

مجلس الوزراء يعتمد تعديلات تشريعية على «مؤسسة البترول» لمواجهة التحولات العالمية

قانون جديد لـ «البترول»

1 تعديل قانون مؤسسة البترول الكويتية الصادر عام 1980 لمواجهة المتغيرات العالمية

2 إلغاء الهيئة العامة للشباب وإنهاء العمل بالقانون رقم 100 لسنة 2015



أقر مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، حزمة من الإصلاحات التشريعية والإدارية ضمن توجه حكومي يستهدف تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، من خلال إعادة هيكلة بعض الجهات والهيئات الحكومية وتحديث التشريعات المنظمة للقطاعات الحيوية.

ووافق المجلس على مشروع مرسوم بقانون بإلغاء القانون رقم 100 لسنة 2015 بشأن إنشاء الهيئة العامة للشباب، على أن تحل الهيئة العامة للرياضة محلها في جميع الحقوق والالتزامات، كما أقر مشروع مرسوم بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم 97 لسنة 2015 بشأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة، بحيث يُستبدل مسمى «الهيئة العامة للرياضة» بمسمى «الهيئة العامة للشباب والرياضة» أينما ورد في القوانين واللوائح ذات الصلة.

ويأتي هذا التوجه في إطار الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تقليص التشابك في الاختصاصات وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية والتوازن المؤسسي، حيث قرر مجلس الوزراء رفع مشروع المرسومين بقانونين إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح.

كما وافق المجلس كذلك على مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية، وذلك بعد ما أظهره التطبيق العملي للقانون خلال العقود الماضية من وجود بعض الصعوبات والمعوقات التي تحد من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة.

وأوضح المجلس أن التعديلات المقترحة تستهدف إعادة النظر في التنظيم التشريعي للمؤسسة بما يمكنها من مواكبة التطورات المتسارعة في الصناعة النفطية العالمية، وتعزيز قدرتها على تعظيم الإيرادات النفطية، والحفاظ على مكانتها الرائدة إقليمياً وعالمياً، حيث تقرر رفع مشروع المرسوم بقانون إلى سمو أمير البلاد لاستكمال الإجراءات الدستورية.

أخبار عالمية

أبوظبي تجرد الإيجارات لكبح الضغوط وتعزير الاستقرار العقاري



في خطوة تستهدف تعزيز استقرار السوق العقارية وتخفيف الأعباء على المستأجرين، قررت أبوظبي تثبيت القيمة الإيجارية للعقود السكنية والتجارية والصناعية عند التجديد، مع منع أي زيادات خلال فترة تطبيق القرار. وأوضح مركز أبوظبي العقاري أن نسبة الزيادة عند تجديد العقود ستبلغ صفر بالمئة، كما سبَّرم العقود الجديدة للوحدات المؤجرة سابقاً بالقيمة ذاتها المسجلة في آخر عقد إيجار. ويعني القرار تعليق العمل مؤقتاً بسقف الزيادة السنوية البالغ 5 بالمئة. ويأتي الإجراء في وقت ارتفعت فيه الإيجارات المتكررة بالإمارة بنسبة 16 بالمئة على أساس سنوي.

الذهب ينتزع المركز الثاني عالمياً ويزاحم هيمنة الأصول الأميركية



حقق الذهب تحولاً تاريخياً في خريطة الاحتياطيات العالمية بعدما أصبح ثاني أكبر أصل احتياطي لدى البنوك المركزية بعد الدولار الأمريكي، متجاوزاً سندات الخزنة الأميركية للمرة الأولى منذ عقود. وأظهر تقرير للبنك المركزي الأوروبي ارتفاع حصة الذهب إلى 27 بالمئة من إجمالي الاحتياطيات العالمية بنهاية عام 2025 مقابل 20% قبل عام. وفي المقابل تراجعت حصة سندات الخزنة الأميركية إلى 22 بالمئة، بينما استقرت الأصول الموقومة باليورو عند 15 بالمئة. ويعكس هذا التحول تسارع توجه الدول نحو تنويع الاحتياطيات وتقليص الاعتماد على الدولار.

رسوم أميركية محتملة على البرازيل والأسواق تقلل من المخاوف



تدرس الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية جديدة بنسبة 25% على واردات برازيلية بعد تحقيق خلص إلى وجود ممارسات تجارية اعتبرتها واشنطن غير عادلة. ورغم ذلك، أظهرت الأسواق رد فعل محدوداً، إذ ارتفع الريال البرازيلي أمام الدولار بنسبة 0.4% وتراجعت عقود مبادلة أسعار الفائدة. ويرى محللون أن تأثير الرسوم قد يكون محدوداً نظراً لوجود استثناءات تشمل القهوة وعصير البرتقال ولب الخشب ومعدات الطيران المدني. وتستند التحقيقات الأميركية إلى مخاوف تتعلق بالتجارة الرقمية وخدمات الدفعات الإلكترونية والملكية الفكرية وسوق الإيثانول وإزالة الغابات، بموجب أحكام المادة 301 من قانون التجارة الأميركية.

إقامة 15 عاماً لكبار المستثمرين

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي على طلب هيئة تشجيع الاستثمار المباشر منح كبار المستثمرين من الخارج إقامة في البلاد لا تزيد عن 15 عاماً وفق الأسس والشروط. ويمكن أن تسهم هذه الخطوة في تعزيز جاذبية الكويت كوجهة استثمارية إقليمية، من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمشروعات النوعية ذات القيمة المضافة، بما يدعم خطط تنويع الاقتصاد ورفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

كما يأتي القرار ضمن جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال وتقديم مزايا تنافسية للمستثمرين الاستراتيجيين، بما يواكب الممارسات المتبعة في عدد من الدول التي تعتمد برامج إقامة طويلة الأجل لجذب الاستثمارات والخبرات العالمية.

100 مليون دينار تدفع البورصة للصعود

رهانات على الأرباح والتوزيعات تدعم شهية المستثمرين

كتب مساعد صالح شهدت بورصة الكويت أداءً إيجابياً في ختام تعاملات جلسة الثلاثاء، مدعومة باستمرار تدفق السيولة الاستثمارية واقتراح قيم التداول من مستوى 100 مليون دينار، ما ساهم في دفع المؤشرات الرئيسية إلى المنطقة الخضراء رغم تعرض بعض الأسهم والقطاعات لعمليات جني أرباح محدودة.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.03%، فيما صعد المؤشر العام 0.04%، وسجل مؤشر الرئيسي 50 أكبر المكاسب بين المؤشرات بنسبة 0.41%، بينما ارتفع المؤشر الرئيسي 0.13%. وجاء هذا الأداء في ظل استمرار توجه المستثمرين نحو الأسهم التشغيلية والقيادية، بالترافق مع تقييم نتائج الشركات المدرجة ومتابعة التطورات الاقتصادية المحلية.

وبلغت قيمة التداولات نحو 99.28 مليون دينار وتوزعت على 400.13 مليون سهم عبر تنفيذ 24.92 ألف صفقة، وهو ما يعكس استمرار النشاط المحوظ في السوق والمحافظة على مستويات سيولة داعمة للاستقرار النسبي في التداولات.

قطاعياً، قاد قطاع التأمين المكاسب بعد ارتفاعه 1.86% مستفيداً من النشاط على عدد من أسهمه، بينما جاء قطاع الطاقة في صدارة التراجعات بانخفاض 2.45%. ورغم هذا التراجع، نجحت بقية القطاعات الراجعة في الحفاظ على المسار الإيجابي للمؤشرات، في إشارة إلى استمرار الانتعاش في توجه السيولة نحو الشركات التي تمتلك محفزات تشغيلية وفرص نمو مستقبلية. **طالع..... 3ص**

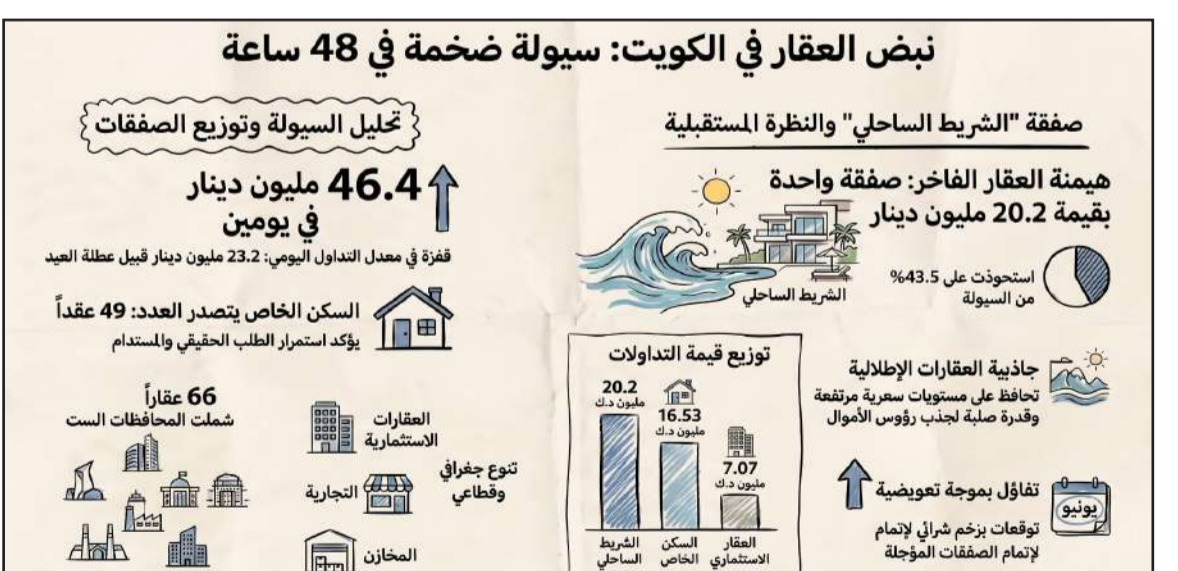
قفزة الأرز تشعل إنذار الأمن الغذائي العالمي

دخلت أسواق الغذاء العالمية مرحلة جديدة من التوتر بعد تسجيل أسعار الأرز الآسيوي قفزة شهرية بلغت 20 بالمئة خلال مايو، وهي الأعلى منذ عام 2008، ما أعاد المخاوف بشأن استقرار الإمدادات الغذائية لأكثر من نصف سكان العالم. وجاءت هذه الارتفاعات نتيجة تداخل عوامل مناخية وجيوسياسية، أبرزها توقعات عودة ظاهرة «النينيو» الجافة في آسيا، إلى جانب اضطرابات التجارة والطاقة المرتبطة بالبتروترات في منطقة الخليج، والتي انعكست على أسعار

الوقود والأسمدة الضرورية للإنتاج الزراعي. ويرى خبراء اقتصاد أن الأسواق لم تدخل بعد مرحلة أزمة غذاء عالمية مكتملة، لكنها باتت تواجه مؤشرات مقلقة قد تتطور إلى ضغوط أوسع إذا استمرت الظروف الحالية. فارتفاع أسعار الأسمدة بنسبة تصل إلى 50 بالمئة وزيادة تكاليف الري والنقل دفعت بعض المزارعين في دول رئيسية مثل فيتنام إلى تقليص المساحات المزروعة أو تأجيل مواسم الإنتاج، ما يهدد المعروض العالمي مستقبلاً.

46.4 مليون دينار تداولات عقارية في الكويت خلال يومين

السيولة الفاخرة.. صفقة بـ 20 مليون على «الشريط الساحلي»



يذكر أن قيمة القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية المتداولة خلال الفترة من 17 إلى 21 مايو 2026 سجلت نحو 72.46 مليون دينار. يُظهر التحليل الرقمي للتداولات أن صفقة عقار «الشريط الساحلي» وحدها استحوذت على نحو 43.5% من إجمالي السيولة المتداولة خلال اليومين، بقيمة بلغت 20.2 مليون دينار. ويعكس هذا التركيز الاستثماري الجاذبية الاستثنائية للعقارات الفاخرة والمطلية على البحر في الكويت، والتي لا تزال تحافظ على مستويات سعرية مرتفعة وقدرة صلبة على جذب رؤوس الأموال الضخمة، حتى في الفترات التي تشهد هدوءاً نسبياً في قطاعات أخرى. رغم أن إجمالي تداولات الفترة (24-25 مايو) البالغه 46.39 مليون دينار تبدو أقل من تداولات الأسبوع السابق البالغة 72.46 مليون دينار، إلا أن المقارنة الزمنية تكشف عن قفزة في معدل التداول اليومي. فقد بلغ المعدل اليومي في فترة اليومين نحو 23.2 مليون دينار، مقارنة بمعدل يومي قارب 14.5 مليون دينار في الأسبوع الذي سبقه، مما يشير إلى زخم شرائي قوي سبق الدخول في عطلة العيد مباشرة.

حافظ قطاع السكن الخاص على صدارته من حيث عدد الصفقات بـ 49 عقداً، ما يؤكد استمرار الطلب الحقيقي والمستدام من قبل المواطنين لتلبية الاحتياجات السكنية. ومن جهة أخرى، يرى مراقبون أن عودة الانتعاش النسبي للقطاع الاستثماري عبر تسجيل 11 عقاراً يعكس رغبة المستثمرين في اقتناص الفرص المدرة للدخل، مستفيدين من استقرار نسب الإشغال وعوائد الإيجارات في المحافظات الحيوية.

سجلت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية خلال الفترة من 24 إلى 25 مايو 2026، يومين، نحو 46.39 مليون دينار. ووفق إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بالوزارة، فقد تداول 66 عقاراً خلال الفترة المذكورة موزعة على المحافظات الست. وشهد الأسبوع تسجيل 49 عقداً للعقار الخاص بقيمة 16.53 مليون دينار، و11 عقاراً استثمارياً بـ 7.07 مليون دينار، و4 عقارات تجارية بـ 85 ألف دينار، و عقاراً بالمخازن بـ 2.5 مليون دينار، وآخر بالشريط الساحلي بـ 20.2 مليون دينار.

يُشار إلى أن الكويت كانت في عطلة رسمية بدأت يوم الثلاثاء الماضي، وحتى الأحد الموافق 31 مايو 2026، وذلك احتفالاً بعيد الأضحى المبارك.

أخبار الشركات

«امتيازات» تعلن نقل ملكية «كرك ستيشن»

«الصفة» تُعدل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم

أعلنت شركة الصفاة للإستثمار تعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم، وفق بيان لبورصة الكويت. وأوضحت الشركة أنها عدلت الجدول لعدم الانتهاء من إجراءات شهر تعديلات النظام الأساسي في الجريدة الرسمية. يُشار إلى أن «الصفة» أعلنت في 17 مايو الماضي موافقة الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 31.75 مليون دينار موزعة على 317.52 مليون سهم، إلى 33.34 مليون دينار موزعة على 333.40 مليون سهم. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد تراجع أرباح شركة الصفاة للإستثمار في الربع الأول من عام 2026 بنحو 76 % على أساس سنوي؛ عند 1.13 مليون دينار، مقابل 4.64 مليون دينار خلال الربع نفسه من عام 2025.

كشركة تابعة ضمن البيانات المالية للربع الثاني 2026، وارتفاع بند المطوبات (دائنو شراء شركات تابعة وبند دائنو مراهجه بقيمة الصفقة). كما ستقوم المجموعة بتوزيع سعر الشراء خلال سنة من تاريخ الاستحواذ وبعد الانتهاء من الدراسة الخاصة بذلك والتي يتم بناءً على نتائجها تعديل المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة وبعد اعتماد نتائجها من المدقق الخارجي للشركة. وكان مجلس إدارة شركة الامتيازات الخليجية القابضة قد وافق في 26 أبريل 2026 على

أعلنت شركة الامتيازات الخليجية القابضة إتمام شركتها التابعة «أغذية للتجارة العامة والمقاولات» عملية نقل ملكية كامل حصص شركة مطعم كرك ستيشن، والأثر المالي للصفقة. وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أنه تم سداد 3.15 مليون دينار من إجمالي قيمة الصفقة البالغة 3.5 مليون دينار كويتي، عبر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية، على أن يتم سداد المتبقي بقيمة 350 ألف دينار بعد 6 أشهر من تاريخ تحويل الملكية. وبينت أن الأثر المالي يتمثل في تجميع البيانات المالية لشركة مطعم كرك ستيشن

حجز دعوى «الأولى» و«أعيان للإجارة» للحكم في 22 يونيو

أعلنت شركة الأولى للإستثمار صدور قرار محكمة بحجز دعواها مع شركة أعيان للإجارة والإستثمار للحكم بجلسة 22 يونيو 2026. وذكرت «الأولى» في بيانها لبورصة الكويت، أنه الأثر المالي سوف يتحدد لاحقاً بعد أن تبث المحكمة دفاع الطرفين ومستنداتها، وتصدر حكماً نهائياً في النزاع. وتتعلق تلك الدعوى بما أعلنته «الأولى» في أبريل الماضي، بشأن

تغير في هيكل ملكية «أرزان»

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والإستثمار.

حيث رفع الشركة الدولية الكويتية للإستثمار القابضة مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في «أرزان» إلى 16.937% بدلاً من الحصة السابقة البالغة 16.107%. واستناداً إلى البورصة؛ فإن رأس مال «أرزان» يبلغ 96.19 مليون دينار، موزعاً على 961.88 مليون سهم، وتمتلك مجموعة شركة مد البحر القابضة 32.02% في «أرزان»، وتستحوذ شركة الإستشارات المالية الدولية «أيفا» على 12.61% في «أرزان».

مجلس إدارة «وربة للتأمين» يوافق على شراء أسهم من طرف ذي صلة

أعلنت شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين أن مجلس الإدارة اطلع على توصية لجنة المخاطر والالتزام بشأن شراء أسهم مدرجة من طرف ذي صلة غير مباشر. وذكرت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن مجلس الإدارة قرر المضي قدماً في إجراءات إتمام الصفقة، على أن تخضع لموافقات الجهات الرقابية المختصة. وأضافت أنه تم تفويض الرئيس التنفيذي باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإتمام الصفقة، وبشأن الأثر المالي، أوضحت الشركة أنه سيتم الإعلان عنه في حينه. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد صافي ربح شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين في الربع الأول من عام 2026 بنحو 32.86 % سنوياً، عند 1.39 مليون دينار، مقابل 2.07 مليون دينار صافي ربح الربع ذاته من عام 2025.

«استثمارات» توقع اتفاقية صانع سوق مع «وفرة للإستثمار»

وقعت شركة الإستثمارات الوطنية اتفاقية خدمات صانع سوق مع شركة وفرة للإستثمار الدولي. ووفق بيان لبورصة الكويت، ستقوم شركة وفرة للإستثمار بمزاولة نشاط صانع السوق على سهم شركة «استثمارات» اعتباراً من اليوم الأربعاء. وأوضحت أنه لا يوجد أثر للمعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد تحولت شركة الإستثمارات الوطنية إلى الخسائر في الربع الأول من عام 2026؛ بقيمة 5.25 مليون دينار، مقارنة بـ 5.96 مليون دينار أرباح الربع ذاته من عام 2025.

«بترولية» توقع اتفاقية لتجديد تسهيلات ائتمانية بـ 131.2 مليون دينار

وقعت شركة المجموعة البترولية المستقلة اتفاقية تجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 131.20 مليون دينار. وذكرت في بيانها لبورصة الكويت، أن الهدف من الاتفاقية يتمثل في تمويل أنشطة الشركة النفطية المستمرة. ولفتت «بترولية» إلى أنه لا يوجد أثر مالي جوهري مباشر على المركز المالي. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد ارتفعت أرباح «بترولية» خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 9.95 % سنوياً، عند 2.27 مليون دينار، مقابل 2.06 مليون دينار ربح الربع ذاته من عام 2025.

«تجارة» توقع اتفاقية ائتمانية حدود ائتمانية مكملة

أعلنت شركة التجارة والإستثمار العقاري توقيع اتفاقية حدود ائتمانية مكملة لاتفاقية سابقة مع أحد البنوك الإسلامية المحلية، وذلك بهدف إعادة جدولة الدين القائم. وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن قيمة الدين تبلغ 4.15 مليون دينار تقريباً، مشيرة إلى أن التسهيلات تأتي في إطار تمويل أنشطة الشركة العقارية. وأضافت أن الأثر المالي للاتفاقية سيظهر في البيانات المالية وفقاً لمبالغ السداد خلال

مدة التسهيلات. تراجع أرباح شركة التجارة والإستثمار العقاري في الربع الأول من 2026 بنسبة 23.41 % على أساس سنوي، عند 409.13 ألف دينار، مقابل 534.16 ألف دينار في الربع الأول من عام 2025.

السيولة تقترب من 100 مليون دينار وسط رهانات على نتائج الشركات

6 قطاعات تقود بورصة الكويت للارتفاع

1 تراجع قطاع الطاقة لم يمنع السوق من تحقيق مكاسب بدعم ستة قطاعات رئيسية

2 اتساع قاعدة الأسهم المرتفعة يعكس تحسن الثقة وعودة الانتقائية إلى التداولات

أداء بورصة الكويت: سيولة قوية ونشاط انتقائي يقودان المنطقة الخضراء

تقديم ملخص بصري سريع لأداء بورصة الكويت في ختام التداولات، مع التركيز على مستويات السيولة والقطاعات والأسهم الأكثر نشاطاً.

شهدت بورصة الكويت إغلاقاً إيجابياً في المنطقة الخضراء بدعم من الأسهم القيادية والتشغيلية، حيث اقتربت السيولة من حاجز 100 مليون دينار، رغم وجود تباين في أداء القطاعات وعمليات جني أرباح محدودة.

مؤشرات السوق والسيولة



قيمة التداولات الإجمالية
99.28
مليون دينار كويتي
تنفيذ 24.9 ألف صفقة.



تداول **400.13**
مليون سهم
يعكس حجم التداول الكبير
استمرار النشاط الاستثماري
وزيادة شهية المتعاملين
في السوق.

جميع المؤشرات الرئيسية
في المنطقة الخضراء
"السوق الرئيسي 50" حقق
أعلى نمو بنسبة 4.1%.
يليه المؤشر العام بنسبة
0.04%.

قادة النشاط والقطاعات

قطاع التأمين في الصدارة مقابل تراجع الطاقة



"بيتك" يتصدر السيولة و"الوطنية العقارية" بالكمية



استحوذ سهم "بيتك"
10.48
مليون دينار

تداول "الوطنية العقارية"
80.18
مليون سهم



تركيز على الأسهم التشغيلية والانتقائية

توجه المحافظ نحو الشركات ذات الأداء
المالي القوي وترقب أرباح الربع الثاني.

الأسهم
التشغيلية



كتب مساعد صالح

أرقام من الجلسة

- قيمة التداول: 99.28 مليون دينار.
- كمية التداول: 400.13 مليون سهم.
- عدد الصفقات: 24.92 ألف صفقة.
- الأسهم المرتفعة: 54 سهماً.
- الأسهم المترجعة: 56 سهماً.
- الأسهم المستقرة: 21 سهماً.
- أعلى القطاعات ارتفاعاً: التأمين (+1.86%).
- أكبر القطاعات تراجعاً: الطاقة (-2.45%).

محلياً وتحسن بيئة الأعمال يعززان فرص استمرار النشاط الاستثماري في السوق، خاصة مع وجود العديد من الشركات التي تتداول عند مستويات جاذبة مقارنة بأدائها التشغيلي وتوقعاتها المستقبلية.

وفي المقابل، تبقى الأسواق عرضة لبعض الضغوط المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية الإقليمية أو التغيرات في الأسواق العالمية، إلا أن المؤشرات الحالية تعكس قدرة السوق الكويتي على التعامل مع هذه المتغيرات والمحافظة على قدر جيد من التوازن.

ومع اقتراب منتصف العام، تتربح الأوساط الاستثمارية الإفصاحات والنتائج المالية للربع الثاني، باعتبارها المحرك الرئيسي لاتجاهات السوق خلال المرحلة المقبلة، إلى جانب متابعة تطورات أسعار النفط ومستويات الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي.

يتمتع بها القطاع المصرفي الكويتي، والذي ما زال يمثل الوجهة الرئيسية للعديد من المستثمرين الباحثين عن الاستقرار والعوائد المستدامة.

توقعات إيجابية

ويأتي ذلك في ظل التوقعات الإيجابية لأداء البنوك الكويتية خلال العام الجاري، مدعومة بمتانة مراكزها المالية وارتفاع مستويات الربحية واستمرار النشاط الاقتصادي والتمويلي في مختلف القطاعات. ويرى محللون أن استمرار الأداء الإيجابي للمؤشرات خلال الجلسات المقبلة سيظل مرتبطاً بعدة عوامل، في مقدمتها استمرار تدفق السيولة، والمحافظة على مستويات التداول الحالية، إضافة إلى ظهور محفزات جديدة مرتبطة بنتائج الشركات أو التوزيعات أو المشاريع التنموية الحكومية. كما أن استقرار الأوضاع الاقتصادية

«نايسكو» على رأس قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته 9.01%. ويؤكد هذا الأداء استمرار النشاط المضاربي على عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة، بالتزامن مع تحركات استثمارية أكثر هدوءاً على الأسهم القيادية التي تواصل استقطاب الجزء الأكبر من السيولة المتداولة.

وفي جانب النشاط، جاء سهم الوطنية العقارية في صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية بعد تسجيل تداولات بلغت 80.18 مليون سهم، وهو ما يعكس استمرار الاهتمام بالسهم من قبل المتعاملين، سواء لأغراض استثمارية أو مضاربية.

ويعتبر النشاط المرتفع على أسهم القطاع العقاري انعكاساً للتفاؤل المستمر بأداء القطاع، خاصة مع استمرار تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى وتحسن مستويات الطلب على العديد من الأنشطة العقارية، إضافة إلى التوقعات الإيجابية المرتبطة بنمو الاقتصاد المحلي.

أما من حيث السيولة، فقد تصدر سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» قائمة الأسهم الأكثر استحواداً على الأموال المتداولة بقيمة بلغت 10.48 مليون دينار، ليواصل تأكيد مكانته كأحد أهم الأسهم القيادية في السوق وأكثرها جذباً للمؤسسات الاستثمارية والمحافظ الكبرى.

ويعكس استمرار تصدر «بيتك» لقائمة السيولة الثقة الكبيرة التي

فيه شركات التأمين من حضورها في السوق عبر تحسين نتائجها التشغيلية والاستفادة من زيادة الطلب على الخدمات التأمينية.

كما ساهمت مكاسب عدد من القطاعات الأخرى في دعم المؤشرات الرئيسية، ما ساعد السوق على تجاوز تأثير التراجعات التي شهدتها بعض القطاعات الأخرى، وفي مقدمتها قطاع الطاقة الذي انخفض بنسبة 2.45% ليكون الأكثر تراجعاً خلال الجلسة.

ويعكس هذا التباين بين القطاعات استمرار حالة الانتقائية التي تسيطر على قرارات المستثمرين، حيث لم تعد السيولة تتجه بشكل جماعي إلى السوق، وإنما أصبحت أكثر تركيزاً على الشركات ذات الأداء المالي القوي أو التي تمتلك فرص نمو مستقبلية واضحة.

توازن نسبي

وعلى صعيد الأسهم، ارتفعت أسعار 54 سهماً خلال الجلسة، مقابل تراجع 56 سهماً، فيما استقرت أسعار 21 سهماً دون تغيير، وهو ما يشير إلى وجود توازن نسبي بين القوى الشرائية والبيعية رغم ميل الكفة لصالح الأسهم المرتفعة من حيث التأثير على المؤشرات.

وتصدر سهم «الخليجي» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بعدما قفز بنسبة 8.46%، مستفيداً من زيادة الطلب عليه خلال الجلسة، في حين جاء سهم

الأرباح التي طالت عدداً من الأسهم خلال الجلسة، خصوصاً بعد المكاسب التي حققتها بعض الشركات في الفترة الماضية.

وتؤكد هذه النتائج أن السوق ما زال يتمتع بمرونة عالية وقدرة على امتصاص الضغوط البيعية، مدعوماً بوجود سيولة استثمارية نشطة تواصل البحث عن الفرص المتاحة في مختلف القطاعات.

وسجلت قيمة التداولات خلال الجلسة نحو 99.28 مليون دينار، توزعت على 400.13 مليون سهم من خلال تنفيذ 24.92 ألف صفقة، ما يعكس استمرار النشاط المحفوظ في حركة التداول، ويؤكد بقاء السوق ضمن مستويات سيولة جيدة مقارنة بالمستويات المسجلة خلال الفترات السابقة.

سيولة انتقائية

ويرى مراقبون أن محافظة السيولة على مستويات مرتفعة تمثل عاملاً إيجابياً يدعم استقرار السوق ويمنحه القدرة على مواصلة الأداء الإيجابي، خصوصاً مع استمرار دخول سيولة انتقائية تستهدف الأسهم التي تمتلك محفزات تشغيلية أو توقعات نمو جيدة خلال الفترات المقبلة.

وعلى مستوى القطاعات، تصدر قطاع التأمين قائمة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 1.86%، مستفيداً من النشاط الذي شهدته بعض الأسهم المدرجة ضمن القطاع، في وقت تعزز

شهدت بورصة الكويت أداءً إيجابياً في ختام تعاملات جلسة الثلاثاء، حيث نجحت المؤشرات الرئيسية في الإغلاق على ارتفاعات متفاوتة مدعومة بصعود ستة قطاعات رئيسية، وسط استمرار تدفق السيولة عند مستويات مرتفعة واقترابها من حاجز 100 مليون دينار، في إشارة واضحة إلى استمرار النشاط الاستثماري وتزايد شهية المتعاملين تجاه الأسهم التشغيلية والقيادية.

وجاءت مكاسب السوق في وقت يواصل فيه المستثمرون تقييم نتائج الشركات المدرجة ومتابعة المؤشرات الاقتصادية المحلية والإقليمية، إضافة إلى تقرب المزيد من المحفزات المرتبطة بالنمو الاقتصادي ومشروعات التنمية الحكومية، وهو ما انعكس على حركة التداولات واتجاهات المحافظ والصناديق الاستثمارية.

وأظهرت بيانات التداول ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.03%، فيما صعد المؤشر العام بنسبة 0.04%، كما سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 نمواً بلغت نسبته 0.41%، بينما ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 0.13% مقارنة بمستويات الإغلاق السابقة.

جني أرباح

ورغم أن الارتفاعات المسجلة جاءت محدودة نسبياً على مستوى المؤشرات، فإنها عكست قدرة السوق على الحفاظ على توازنه في مواجهة عمليات جني

المؤشرات الرئيسية تنهي التداولات في المنطقة الخضراء بدعم مباشر من أسهم السوق الأول

3

قطاع التأمين يتصدر قائمة الراجحين ويعكس تنامي شهية المستثمرين نحو الأسهم التشغيلية

4

الأكثر نشاطاً

- الأكثر ارتفاعاً: الخليجي (+8.46%).
- الأكثر انخفاضاً: نايسكو (-9.01%).
- الأكثر تداولاً بالكمية: الوطنية العقارية (80.18 مليون سهم).
- الأعلى سيولة: بيتك (10.48 مليون دينار).
- المؤشر العام: +0.04%.
- السوق الأول: +0.03%.
- الرئيسي 50: +0.41%.
- السوق الرئيسي: +0.13%.



العربية والأجنبية الأخرى مدفوعاً بارتفاع مؤشرات تلك العملات في الأسواق العالمية، لا سيما الجنيه الإسترليني الذي حظي بدعم من بيانات اقتصادية إيجابية. ورغم هذا الانخفاض الطفيف، يرى خبراء ومحللون ماليون أن هذه التحركات تظل ضمن النطاق الطبيعي اليومي، ولا تؤثر على القوة الشرائية المتينة التي يتمتع بها الدينار في الأسواق الإقليمية والدولية.

بتغيرات الطلب العالمي والتحديات الدورية لبنك الكويت المركزي. وجاء هذا التباين ليعكس حالة الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية المحلية وقدرة الدينار على المناورة أمام سلة العملات الرئيسية، مظهرًا مرونة واضحة في اقتناص المكاسب أمام بعض العملات الأوروبية والأمنة كالفرنك السويسري. وفي المقابل، جاء تراجع الدينار الطفيف أمام بعض العملات

ارتفع سعر صرف الدينار الكويتي، أمام 3 عملات أجنبية على رأسها الفرنك السويسري بنحو 0.40%. وعلى الجانب الآخر، فقد انخفض الدينار مقابل 7 عملات عربية وأجنبية بينها الجنيه الإسترليني بنسبة 0.06%، وذلك عن مستوى الاثنين. وفقاً للبيانات المصنفة، شهد سعر صرف الدينار الكويتي تحركات متباينة في تعاملات اليوم، مدفوعاً

الدينار يرتفع أمام 3 عملات أجنبية

أول منصة تجارة إلكترونية تدرج في السوق المحلية

«جولدمان ساكس» يرتب ل طرح «بوتيكات» في بورصة الكويت

طرح الأسهم للاكتتاب بداية 2027 بقيمة تتجاوز مليار دولار

افتتاحه لمكتبه المحلي. وتأتي هذه التحركات في وقت تشهد فيه المنطقة منافسة محتدمة بين البنوك الاستثمارية العالمية للفوز بحصة من زخم الطروحات الأولية وإدارة الثروات السيادية في منطقة الخليج العربي.

قطاع التجزئة

تأتي رغبة «بوتيكات» في الوصول إلى تقييم ملياري لتعكس الطفرة الكبيرة التي شهدتها المنصة منذ جولة تمويلها في عام 2019؛ حيث نجحت الشركة في الاستفادة من نموذج عملها القائم على دمج تأثير مشاهير شبكات التواصل الاجتماعي بالتجارة الإلكترونية. ويؤكد هذا التوجه نحو الاكتتاب العام نضوج قطاع الشركات الناشئة في الكويت، وقدرته على تحويل الأفكار الرقمية المحلية إلى كيانات اقتصادية كبرى قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً.



وصناديق الاستثمار الأجنبية الباحثة عن فرص نمو في الاقتصاد الرقمي الخليجي. كما يعكس الدور الاستشاري لـ «جولدمان ساكس» في هذه الصفقة، بالتوازي مع مساعيه لإدارة أصول تابعة للهيئة العامة للاستثمار، استراتيجية البنك الأميركي الطموحة لترسيخ أقدامه في السوق الكويتية بعد



الواعد إلى السوق المالي، مما يسهم في جذب شريحة جديدة من المستثمرين الدوليين

في جولة تمويل عام 2019. ستصبح «بوتيكات» في حال المُضي قدماً بالصفقة أول منصة تجارة إلكترونية تُدرج أسهمها في بورصة الكويت البالغة قيمتها السوقية نحو 167 مليار دولار، وسيقوم بذلك «جولدمان ساكس» أول دور استشاري له في مجال الطروحات العامة الأولية بالكويت، بعد افتتاح مكتب له هناك العام الماضي.

يُشار إلى أن «جلومان ساكس» يسعى أيضاً للحصول على تفويض محتمل بقيمة 10 مليارات دولار من قبل الهيئة العامة للاستثمار الكويتية؛ لصالح ذراعه لإدارة الأصول.

جاذبية البورصة

يرى محللون أن إدراج شركة «بوتيكات» سيمثل دفعة قوية للبورصة الكويتية، التي تهيمن عليها تقليدياً قطاعات البنوك والاتصالات والخدمات المالية. ومن شأن هذه الخطوة أن تفتح

يسعى بنك جولدمان ساكس على ترتيب طرح عام أولي محتمل لشركة بوتيكات الكويتية التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لمنتجات التجميل والأزياء. وتمثل تلك الصفقة أول مهمة إدراج للبنك في دولة الكويت ضمن مساعيه للتوسع في المنطقة؛ بحسب ما نشرته «بلومبرج».

وأشارت مصادر مُطلعة إلى أنه قد يتم طرح شركة بوتيكات للاكتتاب العام في وقت مبكر من الربع الأول من العام المقبل، على الرغم من أن المناقشات لا تزال في مراحلها الأولية، ولم يتم بعد تحديد التوقيت أو حجم الصفقة بشكل نهائي، أو التفاصيل النهائية للصفقة.

وتستهدف الشركة؛ وفق المصادر تقييماً يتجاوز مليار دولار؛ مما قد يجعلها من أكبر الطروحات في القطاع الخاص بتاريخ الكويت، مقارنة بتقييم سابق بلغ نحو 500 مليون دولار

مؤكدة نهجاً أكثر تكاملاً للاستدامة على مستوى المجموعة

كيبكو تنشر تقرير الاستدامة الخامس



إيمان العوضي

الرقمي وممارسات إشراك أصحاب المصالح في شركات المجموعة. ومن خلال هذا التقرير، تؤكد كيبكو التزامها بمواصلة تطوير إطار الاستدامة وأسس الحوكمة المؤسسية لديها، بما يدعم خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين وأصحاب المصالح والمجتمعات التي تعمل فيها المجموعة.

التدريبية ومبادرات التفاعل المستمرة. كما يستعرض التقرير مجموعة من المؤشرات والمبادرات المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، إلى جانب برامج تطوير الموظفين وتمكين المرأة والمبادرات المجتمعية، بالإضافة إلى دراسات حالة تسلط الضوء على التحول

على تعزيز التنسيق والتكامل وتبادل المعرفة بين شركات المجموعة، بما يدعم التطوير المستمر لممارسات إعداد التقارير وإدارة المخاطر والإفصاح المرتبطة بالاستدامة.

الحوكمة والمسؤولية

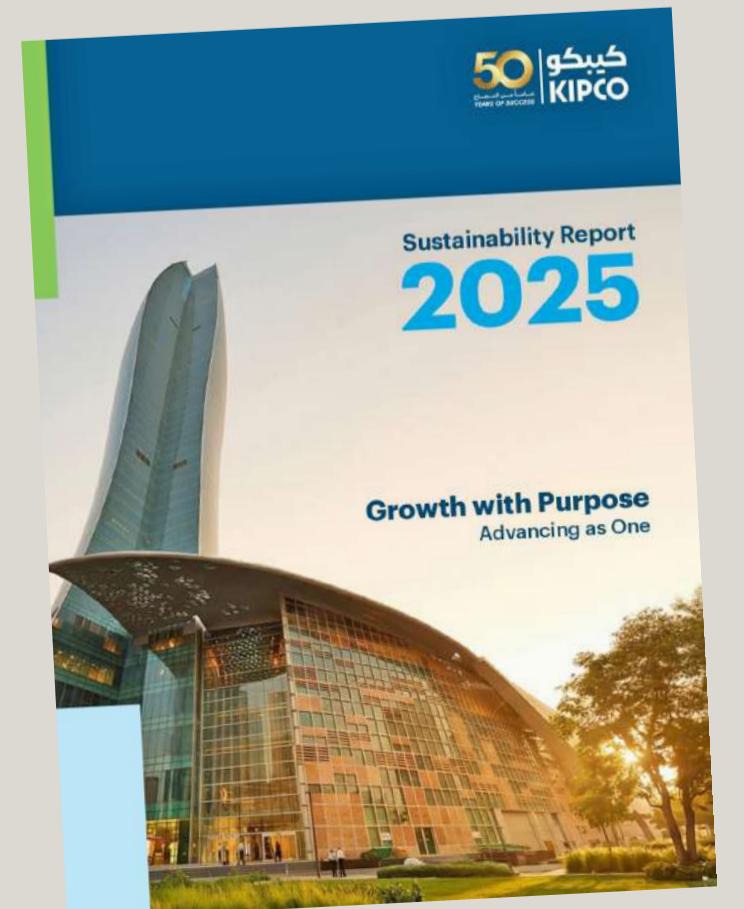
ويعكس التقرير جهود كيبكو المتواصلة لمواكبة التطورات التنظيمية المتسارعة وتنامي توقعات أصحاب المصالح فيما يتعلق بممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، إلى جانب دعم المزيد من التكامل المؤسسي بين شركات المجموعة. وفي هذا الإطار، تواصل كيبكو تعزيز التعاون والتنسيق بين شركات المجموعة من خلال فريق عمل متخصص للاستدامة يضم ممثلين من عدد من شركات المجموعة. وقد أسهم فريق العمل في تعزيز المواءمة وتبادل الخبرات وتطوير ممارسات أكثر اتساقاً في مجال الاستدامة عبر المجموعة، من خلال ورش العمل والبرامج

للتنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035، ويعكس النهج المؤسسي المتطور الذي تتبناه كيبكو في مجالات الاستدامة والإفصاح وخلق القيمة طويلة الأجل.

ويتضمن التقرير كذلك نطاقاً موسعاً من البيانات البيئية وممارسات القياس والإفصاح، بما ينسجم مع جهود كيبكو المتواصلة لتعزيز أطر الاستدامة والحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة. وبهذه المناسبة قالت نائب رئيس أول لشؤون الاتصال وعلاقات المستثمرين للمجموعة إيمان العوضي «يمثل إصدار تقرير الاستدامة الخامس خطوة جديدة ضمن جهود كيبكو المستمرة لتعزيز تكامل الاستدامة على مستوى المجموعة، وترسيخ الاعتبارات المرتبطة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن الممارسات المؤسسية وأطر الحوكمة وعمليات اتخاذ القرار على المدى الطويل». وأضافت «بصفتها شركة قابضة تعمل في قطاعات وأسواق متعددة، تواصل كيبكو التركيز

المرتبطة بعوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية عبر مجموعة شركاتها المتنوعة. وأعد التقرير وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، كما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة

أصدرت شركة مشاريع الكويت (القابضة) - كيبكو - تقريرها الخامس للاستدامة، والذي يستعرض التقدم الذي أحرزته المجموعة في تعزيز تكامل الاستدامة وتطوير الممارسات



البنك أطلقه حصرياً عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل

حساب التوفير الإلكتروني من «الوطني»: تجربة ادخار رقمية 100%.. أذكى وأسهل

2 تجربة ادخار متكاملة تجمع بين الأدوات الذكية والمكافآت المرنة والتجربة الرقمية السلسة

1 البكر: خطوة جديدة في مسيرة «الوطني» نحو تعزيز الابتكار الرقمي



فهد عبدالرحمن البكر

خيارات مكافآت مرنة تمنح العملاء حرية اختيار الطريقة الأنسب للاستفادة من مدخراتهم، سواء من خلال الحصول على فائدة شهرية بعوائد تنافسية، أو عبر نقاط ولاء حساب التوفير الإلكتروني التي تُمنح عند تحقيق الهدف في الموعد المحدد. ويعزز هذا النظام المرن من قيمة التجربة، ويمنح العملاء خيارات متعددة تتماشى مع تطلعاتهم المستقبلية.

تجربة رقمية متكاملة

ويوفر حساب التوفير الإلكتروني تجربة رقمية متكاملة بنسبة 100%، حيث يمكن لأي عميل يبلغ 18 عاماً أو أكثر فتح الحساب إلكترونياً وإعداد خطة الادخار مع متابعة تقدمهم في تنفيذها خطوة بخطوة عبر رحلة ادخار تفاعلية وسهلة الاستخدام، وذلك من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، وفي أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو إجراء أي معاملات ورقية.

ويتيح الحساب إنشاء خطة ادخار شخصية تتراوح مدتها بين شهر واحد وحتى خمس سنوات، مع إمكانية تحديد المبلغ المستهدف الذي يبدأ من 200 دينار كويتي ويصل إلى 5 آلاف دينار كويتي، مما يمنح العملاء مرونة عالية في تصميم خططهم المالية.

ويأتي إطلاق حساب التوفير الإلكتروني في إطار استراتيجية بنك الكويت الوطني لتعزيز الابتكار الرقمي وتقديم حلول مصرفية متطورة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة، وتواكب تطلعاتهم نحو خدمات أكثر سهولة وذكاء. وفي هذا السياق، قال خبير

الحساب، إلى جانب ميزة اضغط لتدخر Tap to Save التي تتيح تحويل مبلغ محدد مسبقاً بلمسة واحدة عبر التطبيق.

وتتمثل هذه الأدوات منظومة ادخار متكاملة تساعد العملاء على تعزيز مدخراتهم دون الحاجة إلى أي مجهود إضافي، وبما يتناسب مع أسلوب حياتهم المالي، سواء كان العملاء يدخرون لرحلة صيفية، أو لبناء صندوق طوارئ، أو لتجهيز المصاريف المدرسية المقبلة، فإن حساب التوفير الإلكتروني يوفر أدوات تساعد على الادخار بسهولة وتندمج بسلاسة في حياتهم اليومية. فعلى سبيل المثال، يمكن للموظفين الشباب استخدام ميزة التوفير التلقائي Auto Saver لاقطاع جزء من رواتبهم شهرياً بشكل منتظم، مما يضمن التقدم نحو أهدافهم المالية دون أي مجهود إضافي. أما الأشخاص الذين يقومون بعمليات شراء متكررة سواء عبر الإنترنت أو نقاط البيع، فيمكنهم تفعيل خدمة ادخار المبلغ المتبقي Save the Change لتحويل مبالغ صغيرة من كل عملية شراء إلى مدخراتهم تلقائياً، مما يؤدي إلى تراكم مبلغ مجد مرور الوقت. ولن يفضلون المرونة، تتيح لهم ميزة اضغط لتدخر Tap to Save تحويل مبلغ محدد إلى حساب الادخار بضغطة واحدة في التطبيق كلما توفر لديهم فائض بسيط. وتتكامل هذه المزايا معاً لتمنح العملاء وسيلة فعالة وسهلة لتنمية مدخراتهم، وتعزز قدرتهم على الالتزام بخططهم وتحقيق أهدافهم المالية قصيرة أو طويلة المدى.

ويقدم الحساب الجديد أيضاً

يتجه بشكل متسارع نحو الرقمية. ويعتمد حساب التوفير الإلكتروني على ثلاث ميزات مبتكرة تمنح العملاء أسلوباً عملياً لإدارة مدخراتهم، حيث يتيح لهم خيار التوفير التلقائي Auto Saver لتحويل مبالغ محددة بشكل دوري إلى حساب الادخار، إضافة إلى خدمة ادخار المبلغ المتبقي Save the Change التي تقوم بتقريب كل عملية شراء عبر نقاط البيع أو المواقع الإلكترونية باستخدام بطاقة السحب المختارة وتحويل الفروقات مباشرة إلى

أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق حساب التوفير الإلكتروني، وهو حساب ادخار رقمي بالكامل صُمم لتمكين العملاء من بناء خطط ادخار فعالة وتحقيق أهدافهم المالية بسهولة ويسر. ويأتي إطلاق هذا الحساب حصرياً عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، ليقدم تجربة ادخار تفاعلية وشخصية تعتمد على مجموعة من الأدوات الذكية التي تجعل عملية الادخار أكثر مرونة وسلاسة، وتواكب احتياجات العملاء المتغيرة في عالم مصرفي



حصلت تطورت
صارت حساب التوفير الإلكتروني
من الوطني

لدعم تمويل المشاريع الحيوية في الكويت

«وربة» يوقع شراكة استراتيجية مع شركة العطاءات المركزية

النصار: نمضي نحو تعزيز كفاءة تمويل المشاريع عبر حلول ذكية تركز على البيانات والدقة وسرعة اتخاذ القرار



فهد النصار

هنا تأتي أهمية هذه الشراكة التي ستمنح فرقنا أدوات أكثر تطوراً لقراءة السوق وتقييم الفرص الاستثمارية والتمويلية بكفاءة أعلى».

دعم للمشاريع

ومن شأن هذه الشراكة أن تعزز قدرة بنك وربة على متابعة المشاريع الكبرى والمبادرات التنموية التي تشهدها الكويت في مختلف القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية، والخدمات، والطاقة، والمشاريع الاستراتيجية ذات الأثر الاقتصادي الواسع.

كما تتيح للبنك بناء فهم أشمل لاحتياجات السوق واتجاهاته المستقبلية، الأمر الذي ينعكس على تطوير حلول تمويلية أكثر توافقاً مع متطلبات الشركات والمؤسسات، ويسهم في تسريع دورة اتخاذ القرار وتقديم قيمة مضافة حقيقية للعملاء من قطاع الأعمال.

منصة موحدة، الأمر الذي يوفر قاعدة معلومات ثرية تسهم في قراءة المشهد الاقتصادي بشكل أعمق، وتحديد الفرص التمويلية ذات الجدوى بقدر أكبر من الدقة.

كما تشمل الخدمات المقدمة أدوات تحليلية متقدمة ومحرك بحث ذكي يساعد فرق العمل المختصة في البنك على الوصول السريع إلى البيانات ذات الصلة، واستخلاص مؤشرات مهمة تدعم عملية تقييم المشاريع والقطاعات المستهدفة.

المعرفة الدقيقة

وفي تصريح بهذه المناسبة قال فيصل النصار - رئيس المجموعة المصرفية للشركات: «نؤمن بأن القرارات التمويلية الفاعلة لا تقوم فقط على الملاءة المالية؛ بل تستند أيضاً إلى جودة المعلومات، وسرعة الوصول إليها، والقدرة على تحليلها بصورة استراتيجية، ومن

في إطار جهوده المتواصلة لتطوير منظومة تمويل المشاريع، أعلن بنك وربة عن إبرام شراكة استراتيجية بين مجموعة تمويل الشركات في البنك وشركة العطاءات المركزية، بهدف دعم سياسة البنك في تمويل المشاريع الحيوية داخل دولة الكويت، من خلال توظيف أدوات تحليلية متقدمة ومنصات معلوماتية متخصصة تسهم في رفع كفاءة المشاركة في تمويل المشاريع.

شراكة تعزز الرؤية التمويلية

وبموجب هذه الشراكة، سيستفيد البنك من الخدمات المتخصصة التي تقدمها شركة العطاءات المركزية، والتي تتيح الوصول إلى معلومات يومية متجددة حول المناقصات والعطاءات والمشاريع القائمة والمستقبلية، إلى جانب سجل متكامل للمناقصات السابقة في

البنوك والمواد الأساسية والاتصالات تدعم المؤشر السعودي

سيولة بـ5.7 مليار ريال تدفع «تاسي» للإغلاق فوق 11 ألف نقطة

156 سهماً تتراجع مقابل صعود 97 شركة في جلسة اتسمت بالتباين

يشهده السهم خلال الفترة الأخيرة.

أسهم تحت الضغط

في الجهة المقابلة، تصدر سهم صدق قائمة التراجعات بعد انخفاضه بنسبة 5.04%. كما هبط سهم صالح الراشد بنسبة 4.39% ليغلق عند 45.70 ريال، مسجلاً أدنى مستوى تاريخي له منذ الإدراج. وتراجع سهم رسن بنسبة 4.38%، بينما فقد سهم أكوا نحو 2.63% من قيمته السوقية. ويعكس تسجيل بعض الأسهم لقيعان تاريخية استمرار الضغوط البيعية على عدد من الشركات التي تواجه تحديات تشغيلية أو ضعفاً في شهية المستثمرين.

أرامكو والراجحي في الصدارة

استمرت الأسهم القيادية في جذب الجزء الأكبر من السيولة المتداولة. وتصدر سهم أرامكو قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بتداولات بلغت 529.29 مليون ريال، مع ارتفاع طفيف بنسبة 0.07%. وجاء سهم بنك الراجحي في المرتبة الثانية بسيولة بلغت 480.49 مليون ريال، مستقراً عند مستوى 66.70 ريال. ويؤكد هذا النشاط استمرار تركيز المستثمرين على الأسهم الكبرى ذات الملاءة المالية العالية والأوزان المؤثرة في المؤشر العام.

سباق الكميات

من حيث أحجام التداول، تصدر سهم أمريكانا قائمة الأنشطة بتداول أكثر من 25.89 مليون سهم. ورغم هذا النشاط الكبير، أغلق السهم متراجعا بنسبة 1.01%. ما يشير إلى تفوق الضغوط البيعية على الطلب خلال الجلسة. وحل سهم دي بي إس ثانياً بتداولات بلغت 22.18 مليون سهم، مستفيداً من الزخم الشرائي القوي الذي دفعه إلى صدارة الأسهم الراجحة.

ترقب المرحلة المقبلة

مع استمرار تداول المؤشر فوق مستوى 11 ألف نقطة، يتربص المستثمرون قدرة السوق على تعزيز مكاسبها خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً في ظل استمرار الدعم الذي توفره الأسهم القيادية. ويبدو أن اتجاه السيولة سيظل العامل الأكثر تأثيراً في أداء السوق خلال الفترة المقبلة، إلى جانب تطورات أسعار النفط والنتائج المالية للشركات والتوقعات المتعلقة بأسعار الفائدة العالمية. ورغم أن جلسة الثلاثاء انتهت بمكاسب محدودة، فإنها أكدت استمرار التباين بين الأسهم والقطاعات، وهو ما يجعل الانتقائية في اختيار الفرص الاستثمارية عاملاً أساسياً لتحقيق أداء أفضل في المرحلة الحالية.

2

الاتصالات تتصدر المكاسب وارتفاع جماعي للقطاعات القيادية بقيادة البنوك والطاقة

1



مستويات تاريخية

عام عند 22.19 ريال، فيما سجل سهم الماجدية أدنى مستوى سنوي عند 7.46 ريال. وتعكس هذه التحركات التباين الكبير في أداء الشركات والقطاعات داخل السوق السعودية، حيث تتجه السيولة نحو أسهم محددة بينما تستمر الضغوط على شركات أخرى.

شهدت الجلسة تسجيل عدد من المستويات السعرية المهمة، فقد نجحت ثلاثة أسهم في بلوغ أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، وهي أنابيب والمملكة وتعليم ريت. في المقابل، سجلت مجموعة من الأسهم مستويات متدنية جديدة، شملت صالح الراشد وأسمنت نجران وتسهيل وبنان. كما لامس سهم أسمنت الرياض أدنى مستوى له خلال

«دي بي إس» يخطف الأضواء

ضغوط على المرافق والتأمين

القطاعات القيادية تنفذ المؤشر

اتساع التراجعات

على مستوى الأسهم الفردية، برز سهم شركة دي بي إس كأكثر الراجحين خلال الجلسة بعدما قفز بنسبة 6.85% ليغلق عند 13.25 ريال. وجاء هذا الأداء القوي مدعوماً بنشاط ملحوظ على السهم من حيث الكميات والقيم المتداولة، ما جعله أحد أبرز محركات السوق خلال الجلسة. كما سجل سهم الكابلات السعودية ارتفاعاً بنسبة 4.62%، فيما صعد سهم أنابيب بنسبة 4.51% ليغلق عند 7.65 ريال، مسجلاً أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً. ويشير وصول سهم أنابيب إلى هذا المستوى إلى استمرار الزخم الإيجابي الذي

في المقابل، تعرضت عدة قطاعات لضغوط واضحة خلال الجلسة. وتصدر قطاع المرافق العامة قائمة الخاسرين بعدما هبط بنسبة 1.72%، متأثراً بعمليات بيع استهدفت بعض أسهم القطاع. كما تراجع قطاع التأمين بنسبة 1.39%، في حين انخفض قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة 1.13%. ويرى محللون أن هذه التراجعات تعكس استمرار حالة الانتقائية بين المستثمرين، حيث تتجه السيولة نحو القطاعات القيادية الأكثر ارتباطاً بالنمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري.

لعبت القطاعات الكبرى دوراً رئيسياً في دعم السوق خلال الجلسة. وتصدر قطاع الاتصالات قائمة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 0.97%، مستفيداً من عمليات شراء استهدفت عدداً من أسهم القطاع. كما ارتفع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.86% مدعوماً بتحسّن أداء عدد من الشركات الصناعية والبتروكيماوية. وواصل القطاع المصرفي تقديم الدعم للسوق بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 0.28%، بينما حقق قطاع الطاقة مكاسب بلغت 0.11%. ويعكس الأداء الإيجابي لهذه القطاعات استمرار الثقة في الشركات القيادية التي تشكل العمود الفقري للمؤشر العام.

ورغم إغلاق المؤشر العام على ارتفاع، فإن صورة السوق الداخلية بدت أقل إيجابية. فقد تراجعت أسهم 156 شركة مقابل ارتفاع أسهم 97 شركة فقط، فيما استقرت أسهم 17 شركة دون تغيير. ويشير هذا التباين إلى أن المكاسب تركزت في عدد محدود من الأسهم والقطاعات ذات التأثير الأكبر على المؤشر، بينما تعرضت غالبية الأسهم الأخرى لضغوط بيعية متفاوتة. ويعتبر هذا النوع من الجلسات مؤشراً على أن المستثمرين يفضلون حالياً الأسهم القيادية والأكثر استقراراً في ظل استمرار التقلبات العالمية المرتبطة بأسعار النفط وأسواق الفائدة.

سيولة نشطة

بلغت قيمة التداولات الإجمالية خلال الجلسة نحو 5.74 مليار ريال، فيما تجاوزت الكميات المتداولة 299.6 مليون سهم. وتشير هذه الأرقام إلى استمرار النشاط الجيد في السوق، رغم التباين الواضح في أداء الأسهم.

كما تعكس السيولة الحالية استمرار اهتمام المستثمرين بالفرص المتاحة في السوق السعودية، خصوصاً مع اقتراب إعلان نتائج الأعمال الفصلية وتزايد الرهانات على بعض القطاعات المرتبطة بمشروعات النمو الاقتصادي في المملكة.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغيير	2026/06/02	2026/06/01	الشركة
(5.04%)	14.50	15.27	صدق
(4.39%)	45.70	47.80	صالح الراشد
(4.38%)	144.00	150.60	رسن
(2.76%)	7.39	7.60	طباعة وتغليف
(2.71%)	38.10	39.16	تسهيل
(2.70%)	15.12	15.54	مسار
(2.63%)	181.10	186.00	أكوا
(2.56%)	13.68	14.04	ريدان
(2.48%)	6.30	6.46	تيوك الزراعية
(2.42%)	20.15	20.65	طيبة

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغيير	2026/06/02	2026/06/01	الشركة
6.85%	13.25	12.40	دي بي إس
4.62%	151.70	145.00	الكابلات السعودية
4.51%	7.65	7.32	أنابيب
4.00%	29.12	28.00	اللجين
3.68%	19.74	19.04	أديس
3.63%	35.38	34.14	صناعات
3.52%	106.00	102.40	رعاية
3.47%	5.97	5.77	كيان السعودية
3.17%	5.85	5.67	للرکز الكندي الطبي
3.08%	12.37	12.00	الدرع العربي

المؤشر العام فقد 31 نقطة متأثراً بتراجع أربعة قطاعات رئيسية

تراجع محدود لبورصة قطر وسط انحسار السيولة

قطاع الاتصالات خالف الاتجاه وسجل أقوى المكاسب بدعم قيادية

السيولة انخفضت بأكثر من 36% مقارنة بالجلسة السابقة

أنهت بورصة قطر تعاملات جلسة الثلاثاء على تراجع محدود، وسط أداء متباين للقطاعات وانخفاض ملحوظ في مستويات السيولة وأحجام التداول، ما يعكس حالة من الحذر والترقب بين المستثمرين في انتظار محفزات جديدة قد تدفع اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة.

وأغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 10407.45 نقطة، متراجعاً بنسبة 0.30% تعادل 31.41 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة، ليواصل التحرك ضمن نطاق محدود في ظل تباين أداء الأسهم القيادية وتراجع النشاط التداولي.

وجاء هذا الانخفاض مدفوعاً بتراجع أربعة قطاعات رئيسية، كان أبرزها قطاع النقل الذي سجل أكبر خسارة بين القطاعات بنسبة بلغت 1%، في حين تعرضت قطاعات أخرى لضغوط بيعية ساهمت في سحب المؤشر إلى المنطقة الحمراء، رغم وجود

بعض المحاولات الداعمة من قطاعات حققت مكاسب خلال الجلسة.

دعم الاتصالات

في المقابل، نجحت ثلاثة قطاعات في الإغلاق على ارتفاع، يتقدمها قطاع الاتصالات الذي سجل مكاسب قوية بلغت 3.05%، مستفيداً من الأداء الإيجابي لبعض الأسهم المرتبطة بالقطاع، الأمر الذي حد من خسائر المؤشر العام وساهم في تقليص حدة التراجع المسجل خلال التداولات.

ويشير هذا الأداء إلى استمرار الانتقائية في قرارات المستثمرين، حيث نتجته السيولة نحو الأسهم التي تمتلك محفزات تشغيلية أو نتائج مالية داعمة، في وقت تشهد فيه بعض القطاعات الأخرى عمليات جني أرباح أو إعادة تموضع استثماري.

كما يعكس صعود قطاع الاتصالات وجود اهتمام

متزايد بالأسهم المرتبطة بالنمو التشغيلي والخدمات الرقمية، خاصة مع استمرار توسع شركات القطاع في تقديم الخدمات وتحسين كفاءة الأعمال، وهو ما يمنحها جاذبية نسبية مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.

تراجع السيولة

وعلى صعيد التداولات، شهدت السوق انخفاضاً واضحاً في مستويات النشاط، إذ تراجعت قيمة التداولات إلى نحو 371.95 مليون ريال، مقارنة مع 583.35 مليون ريال في جلسة الاثنين، بما يمثل انخفاضاً يتجاوز 36%، وهو ما يعكس تراجع شهية التداول لدى شريحة من المستثمرين خلال الجلسة.

كما انخفضت أحجام التداول إلى 126.67 مليون سهم مقابل 171.56 مليون سهم في الجلسة

السابقة، ما يؤكد حالة التباطؤ النسبي في حركة السوق، بالتزامن مع تراجع عدد الصفقات المنفذة إلى 26.77 ألف صفقة مقارنة مع 66.35 ألف صفقة في الجلسة الماضية.

ويُنظر إلى هذا الانخفاض الحاد في عدد الصفقات على أنه مؤشر على تراجع وتيرة المضاربات قصيرة الأجل، إلى جانب ميل المستثمرين إلى الترقب وانتظار مؤشرات أو أخبار جديدة قد تحدد اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة.

تباين الأسهم

وعلى مستوى الأسهم، اتسم الأداء بالتباين بين الشركات المدرجة، حيث تصدر سهم «السينما» قائمة الأسهم المتراجعة بعد هبوطه بنسبة 9.97%، ليكون أكبر الخاسرين خلال الجلسة، في وقت تعرضت فيه مجموعة من الأسهم الأخرى لعمليات بيع متفاوتة.

في المقابل، جاء سهم «فودافون قطر» على رأس الأسهم الراجحة بعدما ارتفع بنسبة 6.70%، مستفيداً من عمليات شراء نشطة ساهمت في تعزيز أداء قطاع الاتصالات بشكل عام.

وبلغ عدد الأسهم المتراجعة 31 سهماً، مقابل ارتفاع 20 سهماً، فيما استقرت أسعار خمسة أسهم عند مستوياتها السابقة دون تغيير، ما يعكس استمرار التباين في توجهات المستثمرين بين القطاعات والشركات المختلفة.

نشاط التداول

وفيما يتعلق بالأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم «بلدنا» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما سجل حجم تداول بلغ نحو 22.2 مليون سهم، ما يعكس استمرار الاهتمام بالسهم من قبل المتعاملين.

أما من حيث السيولة، فقد جاء سهم «المصرف» في الصدارة بقيمة تداولات بلغت 36.37 مليون ريال، ليؤكد مكانته ضمن الأسهم القيادية التي تستقطب جانباً مهماً من السيولة المتداولة في السوق.

ويرى مراقبون أن استمرار تركيز السيولة في عدد محدود من الأسهم الكبرى يعكس توجه المستثمرين نحو الشركات ذات الأساسيات القوية والملاءة المالية المرتفعة، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تدفع المتعاملين إلى التركيز على جودة الأصول والاستقرار التشغيلي.

ترقب المرحلة المقبلة

ورغم التراجع المحدود الذي سجله المؤشر العام، فإن أداء السوق يبقى ضمن نطاق التذبذب الطبيعي، خصوصاً مع استمرار بعض القطاعات في تحقيق مكاسب وتماسك الأسهم القيادية عند مستويات قريبة من إغلاقها السابقة.

ومن المتوقع أن تظل حركة السوق خلال الجلسات المقبلة مرتبطة بظهور نتائج الشركات واتجاهات السيولة المحلية والأجنبية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي تؤثر في معنويات المستثمرين. كما سيبقى أداء القطاعات القيادية، وفي مقدمتها البنوك والاتصالات، عاملاً رئيسياً في تحديد مسار المؤشر العام خلال الفترة القادمة.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغيير	2026/06/02	2026/06/01	الشركة
(-9.97%)	2.428	2.697	1 السينما
(-3.18%)	2.895	2.990	2 الخليج التكافلي
(-2.41%)	1.580	1.619	3 العامة
(-1.69%)	2.557	2.601	4 بنك الدوحة
(-1.63%)	21.700	22.060	5 للصرف
(-1.54%)	4.103	4.167	6 التجاري
(-1.53%)	5.839	5.930	7 الرعاية
(-1.21%)	2.448	2.478	8 بروة
(-1.19%)	14.150	14.320	9 نبراس للطاقة
(-1.05%)	4.250	4.295	10 ناقلات

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغيير	2026/06/02	2026/06/01	الشركة
6.70%	2.849	2.670	1 فودافون قطر
6.05%	9.014	8.500	2 مساندة
2.18%	4.399	4.305	3 بيمه
2.05%	13.960	13.680	4 أوريدو
1.54%	2.975	2.930	5 الدوحة
1.35%	1.124	1.109	6 دلالة
1.17%	12.140	12.000	7 صناعات قطر
0.86%	2.118	2.100	8 قطر للتأمين
0.81%	2.241	2.223	9 كيو إل إم
0.71%	1.416	1.406	10 للمستثمرين

ضغوط البنوك والخدمات تدفع بورصة مسقط للتراجع رغم صعود القطاع الصناعي

ضغط مالي

وجاء التراجع الرئيسي من القطاع المالي الذي انخفض بنسبة 0.82%، ليكون أكبر القطاعات الخاسرة خلال الجلسة، متأثراً بأداء عدد من الأسهم المصرفية والاستثمارية.

وكان سهم ظفار الدولية للتنمية والاستثمار من أبرز الضاغطين على القطاع بعد تراجعه بنسبة 5.96%، فيما انخفض سهم بنك ظفار بنسبة 3.26%، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المؤشر المالي بشكل عام.

ويشير هذا التراجع إلى استمرار عمليات جني الأرباح على بعض الأسهم المالية التي شهدت تحركات إيجابية خلال الفترات السابقة، إضافة إلى توجه بعض المستثمرين نحو إعادة ترتيب محافظهم الاستثمارية في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية الحالية.

ضعف الخدمات

كما تعرض قطاع الخدمات لضغوط محدودة أدت إلى تراجعه بنسبة 0.04%، متأثراً بانخفاض عدد من الأسهم التشغيلية المرتبطة بالطاقة والخدمات. وتراجع سهم النفط العماني للتسويق بنسبة 4.56%، بينما فقد سهم الغاز الوطنية نحو 2.65% من قيمته، ما ساهم في إبقاء القطاع تحت الضغط خلال الجلسة.

ورغم ذلك، فإن بعض الأسهم داخل القطاع سجلت أداءً إيجابياً نسبياً، وهو ما حد من اتساع الخسائر، وفي مقدمتها سهم الشرقية لتحلية المياه الذي سجل أحد أبرز التحركات خلال الجلسة.

ويؤكد هذا التباين أن المستثمرين ما زالوا يتعاملون بصورة انتقائية مع أسهم الخدمات، مع التركيز على الشركات التي تمتلك فرص نمو أو مشاريع تشغيلية داعمة للأرباح المستقبلية.

الصناعة تقاوم

في المقابل، تمكن قطاع الصناعة من مخالفة الاتجاه العام للسوق، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.13%، ليكون القطاع الوحيد الذي قدم دعماً للمؤشر خلال الجلسة.

وجاء هذا الأداء الإيجابي بدعم من صعود سهم المها للسيراميك بنسبة 8.37%، في واحدة من أقوى المكاسب المسجلة بين الأسهم المدرجة الثلاثاء.

إلا أن مكاسب القطاع جاءت محدودة بفعل تراجع سهم الحسن الهندسية بنسبة 10%، وهو أكبر انخفاض بين الأسهم المتداولة خلال الجلسة، ما قلص جانباً من الدعم الذي وفرته الأسهم الصناعية الأخرى. ويبرز أداء القطاع الصناعي استمرار الاهتمام ببعض الشركات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي والتصنيعي، خاصة تلك التي تستفيد من تحسن الطلب المحلي والإقليمي.

انحسار السيولة

وعلى صعيد التداولات، شهدت السوق تراجعاً ملحوظاً في مستويات النشاط مقارنة بجلسة أمس، حيث انخفض حجم التداولات بنسبة 11.57% ليصل إلى 131.77 مليون ورقة مالية، مقابل 149.02 مليون ورقة مالية في الجلسة السابقة.

كما تراجعت قيمة التداولات بنسبة 11% لتبلغ نحو 37.73 مليون ريال عماني، مقارنة مع 42.4 مليون ريال في جلسة الاثنين، وهو ما يعكس حالة الترقب التي سيطرت على المستثمرين خلال تعاملات الثلاثاء.

أوكيو تتصدر النشاط

وحافظ سهم أوكيو للصناعات الأساسية على موقعه في صدارة الأسهم الأكثر نشاطاً، سواء من حيث الكمية أو القيمة.

وسجل السهم تداولات بلغت 51.82 مليون سهم، بقيمة وصلت إلى 14.05 مليون ريال عماني، مستحوذاً على نسبة مهمة من إجمالي التداولات المنفذة خلال الجلسة.

ترقب المرحلة القادمة

ورغم التراجع المسجل في جلسة الثلاثاء، فإن أداء بورصة مسقط لا يزال يتحرك ضمن نطاقات مستقرة نسبياً، مع استمرار الدعم الذي توفره بعض الأسهم الصناعية والقيادية.

وتبقى حركة السيولة واتجاهات المستثمرين العامل الأبرز في تحديد مسار السوق خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً في ظل متابعة المتعاملين لنتائج الشركات والتطورات الاقتصادية التي قد تؤثر على قرارات الاستثمار.

ومن المتوقع أن تواصل الأسهم القيادية في القطاعات المالية والصناعية والخدمية لعب الدور الرئيسي في توجيه حركة المؤشر العام، مع بقاء الأنظار موجهة نحو قدرة السوق على استعادة الزخم وتحسين مستويات السيولة خلال الفترة القادمة.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغيير	2026/06/02	2026/06/01	الشركة
(-3.26%)	0.208	0.215	1 بنك ظفار
(-3.24%)	0.179	0.185	2 الأنوار للاستثمارات
(-3.03%)	0.160	0.165	3 جلفار للهندسة والقاوات
(-2.40%)	0.163	0.167	4 الأنوار لبلات السيراميك
(-2.37%)	0.330	0.338	5 العمانية للتحة للتأمين
(-2.08%)	0.330	0.337	6 النهضة للخدمات
(-1.98%)	0.198	0.202	7 السوادي للطاقة
(-1.49%)	0.199	0.202	8 الباطنة للطاقة
(-1.48%)	0.267	0.271	9 أوكيو للصناعات الأساسية
(-1.45%)	0.068	0.069	10 مسقط للتحويل

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغيير	2026/06/02	2026/06/01	الشركة
3.57%	0.145	0.140	1 مسقط للغازات
2.17%	0.470	0.460	2 البنك الوطني
1.96%	0.260	0.255	3 سيمبوكوب صلالة
1.06%	0.190	0.188	4 البنك الأهلي
0.86%	0.350	0.347	5 أريدو
0.73%	0.552	0.548	6 للطاحن العماني
0.72%	0.281	0.279	7 اسيايد
0.55%	0.182	0.181	8 عمان والإمارات
0.27%	0.368	0.367	9 أومنفست
0.18%	0.548	0.547	10 أسمنت عمان

المؤشر يتراجع إلى 9621 نقطة مع انخفاض 54 سهماً مقابل ارتفاع 32 سهماً

سوق أبوظبي يفقد 29 نقطة رغم تداولات تتجاوز 1.16 مليار درهم

«إي آند» ترتفع 2.4% بعد صفقة بيع حصة في «كريم» بقيمة 367 مليون درهم

«ألفا ظبي» تقفز 4.5% وتتصدر مكاسب الأسهم القيادية في السوق

ضغوط الطاقة

في المقابل، تعرض قطاع الطاقة لبعض الضغوط خلال الجلسة، حيث انخفض سهم «أدنوك للغاز» بنسبة 1.2% ليغلق عند 3.29 درهم، وسط تداولات قاربت 20 مليون سهم. كما سجل سهم «دانة غاز» تراجعاً بنسبة 2.4% في المئة ليصل إلى 0.910 درهم، ليكون السهم الأكثر نشاطاً من حيث أحجام التداول خلال الجلسة، بعدما استقطب تداولات قاربت 66 مليون سهم.

ويعكس النشاط المرتفع على السهم استمرار اهتمام المستثمرين به، إلا أن الضغوط البيعية كانت أكثر تأثيراً خلال الجلسة، ما دفعه إلى الإغلاق على انخفاض رغم الزخم الكبير في التداولات.

ويأتي أداء أسهم الطاقة في ظل متابعة المستثمرين لتحركات أسعار النفط العالمية والتوقعات المرتبطة بالطلب على الطاقة خلال النصف الثاني من العام، وهي عوامل لا تزال تلعب دوراً مهماً في تشكيل توجهات المستثمرين تجاه شركات القطاع.

قفزة ألفا ظبي

شهدت الجلسة أداءً قوياً لسهم «ألفا ظبي» القابضة، الذي قفز بنسبة 4.5% في المئة ليغلق عند 7.63 درهم، مسجلاً واحداً من أفضل الأداءات بين الأسهم القيادية في السوق. وجاءت المكاسب مدعومة بتداولات تجاوزت 16 مليون سهم، في إشارة إلى استمرار اهتمام المستثمرين بالشركة التي تعد من أبرز المجموعات الاستثمارية المدرجة في سوق أبوظبي.

ويرى مراقبون أن الأداء الإيجابي للسهم يعكس ثقة المستثمرين في تنوع أنشطة المجموعة وقدرتها على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات الحيوية داخل الدولة وخارجها.

كما ساهمت مكاسب السهم في الحد من الضغوط التي تعرض لها المؤشر العام، إلا أنها لم تكن كافية لتعويض تأثير التراجعات المسجلة على عدد من الأسهم الثقيلة الأخرى.

الجلسة، بعدما ارتفع بنسبة 2.4% في المئة ليغلق عند 18.46 درهم، مدعوماً بتداولات تجاوزت خمسة ملايين سهم.

وجاء أداء السهم بالتزامن مع إعلان الشركة توقيع اتفاقية ملزمة مع شركة «أوبر تكنولوجيز» لبيع 12.5% في المئة من حصتها البالغة 50.03% في شركة «كريم تكنولوجيز»، مقابل مبلغ نقدي إجمالي قدره 100 مليون دولار، ما يعادل نحو 367 مليون درهم. وينظر المستثمرون إلى الصفقة باعتبارها خطوة استراتيجية تتيح للشركة تعزيز مرونتها المالية وإعادة توجيه الموارد نحو فرص نمو جديدة، وهو ما انعكس إيجاباً على أداء السهم خلال الجلسة.

وفي السياق ذاته، سجل سهم «عنان للاستثمار» ارتفاعاً بنسبة 0.7% ليغلق عند 1.54 درهم، مع تداولات قاربت 36 مليون سهم، ليوصل جذب اهتمام شريحة من المستثمرين الباحثين عن فرص النمو في السوق.

غلبة التراجعات

أظهرت بيانات السوق أن الاتجاه السلبي كان الأكثر حضوراً خلال الجلسة، إذ ارتفعت أسهم 32 شركة من أصل 101 شركة تم التداول على أسهمها، في حين انخفضت أسهم 54 شركة، بينما استقرت أسعار 15 شركة دون تغيير. ويعكس هذا الأداء اتساع نطاق الضغوط البيعية على مختلف القطاعات، مع توجه المستثمرين نحو إعادة ترتيب محافظهم الاستثمارية والتركيز على الأسهم التي تمتلك محفزات خاصة أو نتائج مالية داعمة. كما يشير تفوق عدد الأسهم المتراجعة على المرتفعة إلى استمرار حالة الحذر في السوق، رغم بقاء مستويات السيولة عند معدلات جيدة مقارنة بمتوسطات التداول اليومية خلال الفترة الأخيرة.

دعم من قطاع الاتصالات

برز سهم «إي آند» بين أبرز الراجحين خلال

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة الثلاثاء على تراجع بلغت نسبته 0.3%، ليفقد نحو 29 نقطة من قيمته ويغلق عند مستوى 9621 نقطة، وسط أداء متباين للأسهم المدرجة ونشاط تداولات تجاوز مليار درهم.

وسجلت السوق قيمة تداولات إجمالية بلغت نحو 1.16 مليار درهم، في مؤشر على استمرار النشاط الاستثماري رغم الضغوط التي تعرض لها عدد من الأسهم القيادية خلال الجلسة. وجاء التراجع مدفوعاً بانخفاضات طالت مجموعة من الشركات الكبرى، بينما نجحت بعض الأسهم في تحقيق مكاسب لافتة حدت من خسائر المؤشر العام.

ويواصل المستثمرون متابعة التطورات الاقتصادية ونتائج الشركات المدرجة، في وقت تشهد فيه الأسواق حالة من الانتقائية في توجيه السيولة نحو الأسهم ذات المحفزات التشغيلية والاستثمارية.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغيير	2026/06/02	2026/06/01	الشركة	الترتيب
(5.00%)	1.33	1.40	العربي للتند	1
(5.00%)	2.28	2.40	الخليج للمشاريع الطبية	2
(5.00%)	20.92	22.02	إيزي ليز	3
(4.93%)	1.35	1.42	دار التأمين	4
(4.89%)	2.92	3.07	الفجيرة لصناعات البناء	5
(3.74%)	3.09	3.21	فيرتيغلوب	6
(3.44%)	2.81	2.91	بنك أم القيوين	7
(2.44%)	2.00	2.05	مجموعة أرام	8
(2.40%)	0.98	1.00	رأس الخيمة العقارية	9
(2.36%)	0.91	0.93	دانة غاز	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغيير	2026/06/02	2026/06/01	الشركة	الترتيب
11.96%	2.34	2.09	البحيرة للتأمين	1
5.39%	2.15	2.04	الصبر مارين	2
5.26%	1.40	1.33	حياه للتأمين	3
4.52%	7.63	7.30	ألفا ظبي القابضة	4
3.12%	3.64	3.53	إيبكس للاستثمار	5
2.87%	20.10	19.54	إن إم دي سي جروب	6
2.65%	0.97	0.95	مجموعة اي 7	7
2.54%	50.90	49.64	أوراسكوم	8
2.44%	18.46	18.02	اتصالات (&c)	9
2.36%	3.04	2.97	إن إم دي سي إنبرجي	10

دبي وأبوظبي في صدارة مدن المستقبل العالمية وفق تقرير «أوليفر وايمان»

قادرة على توفير فرص العمل والمواهب والخدمات والابتكار والمرونة التشغيلية.

وأضاف أن دبي، بفضل اتصالاتها العالمي، وأبوظبي، بما تمتلكه من مؤسسات قوية وقاعدة متنامية من المواهب، أصبحت عنصرين أساسيين في منظومة المدن الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي.

مرونة سلاسل الإمداد تعزز موقع الخليج

ويؤكد التقرير أن مرونة سلاسل الإمداد باتت أولوية استراتيجية للشركات العالمية، حيث يعمل 65% من الرؤساء التنفيذيين على تعزيز خطط استثمارية الأعمال، فيما يسعى 45% إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد، و41% إلى رفع مستوى الشفافية في العمليات.

ويرى التقرير أن هذه التوجهات تمنح مدن الخليج ميزة تنافسية إضافية، بفضل استثماراتها المتواصلة في الموانئ والبنية التحتية اللوجستية وشبكات النقل، ما يعزز دورها في الاقتصاد العالمي المستقبلي.



المدن عالمياً. كما عززت الإمارة حضورها المؤسسي دولياً بعد اختيار البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية افتتاح أول مكتب خارجي له فيها، ما يعكس تنامي الثقة العالمية في بيئة الاستثمار الإماراتية.

مدن الخليج تعيد تشكيل الخريطة الاقتصادية

وقال بن سيفندورفر، الشريك في أوليفر وايمان وأحد معدي التقرير، إن النمو العالمي القادم لن يعتمد على مدينة واحدة أو مجموعة محدودة من المدن، بل على شبكات مترابطة

عالمياً ضمن قائمة أفضل 20 مدينة مرشحة لدعم النمو الاقتصادي خلال العقد المقبل، كما جاءت في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الاتصال الدولي، حيث تخدم مطاراتها 288 مدينة حول العالم، ما يعزز مكانتها كمركز عالمي للتجارة والسياحة والأعمال.

ويعكس هذا التقدم نجاح دبي في بناء منظومة اقتصادية متكاملة تجمع بين البنية التحتية المتطورة، والانفتاح التجاري، وجاذبية الاستثمار والمواهب العالمية.

جبل علي ضمن أقوى الموانئ عالمياً

وفي قطاع الخدمات اللوجستية، أكد التقرير أن ميناء «جبل علي» حافظ على موقعه ضمن أكبر عشرة موانئ حاويات في العالم، بعد أن تعامل مع 15.5 مليون حاوية منطية خلال عام 2024. ويبرز هذا الأداء الدور المحوري للميناء في حركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، وترسيخ مكانة دبي كمركز عالمي لإعادة التصدير والخدمات اللوجستية بين الشرق والغرب.

كشفت تقرير «المدن التي تشكل المستقبل 2026» الصادر عن منتدى أوليفر وايمان، الذراع البحثية لشركة Oliver Wyman، عن تصاعد دور مدن الخليج العربي، وفي مقدمتها دبي وأبوظبي، بوصفها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة.

ويعتمد التقرير على تحليل أداء 1500 مدينة حول العالم، تمثل أكثر من 75% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ نحو 88 تريليون دولار، وذلك وفق خمسة محاور رئيسية تشمل الحيوية التجارية، والاتصال العالمي، وسلاسل التوريد، والابتكار، والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

ويشير التقرير إلى أن مدن الخليج باتت تنافس المراكز الاقتصادية التقليدية، مدفوعة باستثمارات واسعة في البنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والتقنيات الحديثة، ما يعزز قدرتها على التعامل مع التقلبات الاقتصادية العالمية.

دبي ضمن نخبة المدن العالمية

حلت دبي في المرتبة الثانية عشرة

وسط ضغوط عقارية وسيولة تتجاوز 700 مليون درهم

سوق دبي يتراجع 43 نقطة إلى 5732 نقطة

أسهم إعمار وإعمار للتطوير تضغط على المؤشر مع تداولات تجاوزت 16 مليون سهم

35 سهماً تتراجع مقابل ارتفاع 12 شركة فقط في جلسة يغلب عليها اللون الأحمر

تقدرتها على مواصلة الارتفاع خلال الجلسات الأخيرة.

سيولة نشطة

على الرغم من تراجع المؤشر العام، فإن مستويات السيولة المتداولة ظلت عند مستويات جيدة، حيث بلغت قيمة الصفقات المنفذة نحو 709 ملايين درهم، وهو ما يشير إلى استمرار النشاط الاستثماري وعدم وجود حالة خروج واسعة للأموال من السوق.

ويرى مراقبون أن استمرار السيولة عند هذه المستويات يعد مؤشراً إيجابياً، إذ يعكس وجود اهتمام استثماري بالسوق، مع انتقال السيولة بين الأسهم والقطاعات المختلفة وفقاً للفرص المتاحة ونتائج الشركات والتوقعات المستقبلية.

كما أن النشاط المحوظ على بعض الأسهم القيادية وأسهم النمو يوضح أن المستثمرين لا يزالون يبحثون عن فرص انتقائية، حتى في ظل التراجعات التي يشهدها المؤشر العام.

إجراءات احترازية

يواصل سوقا دبي وأبوظبي الماليان تطبيق قرار خفض الحد الأقصى للتراجع السعري اليومي إلى 5 في المئة بدلاً من 10 % بشكل مؤقت، وذلك ضمن حزمة من الإجراءات الاحترازية الهادفة إلى حماية المستثمرين والحد من التقلبات الحادة في الأسعار. وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الاستقرار في الأسواق المالية ومنح المستثمرين مزيداً من الوقت لتقييم المستجدات واتخاذ قراراتهم الاستثمارية بصورة أكثر توازناً، خصوصاً خلال الفترات التي تشهد تقلبات مرتفعة أو أحداثاً استثنائية قد تؤثر في معنويات المتعاملين.

وأكدت الجهات المنظمة للأسواق أن هذا الإجراء يخضع للمراجعة المستمرة بالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة، بما يضمن المحافظة على كفاءة الأسواق وتحقيق التوازن بين حرية التداول ومتطلبات الاستقرار المالي.

وفي المجل، عكست جلسة الثلاثاء استمرار حالة الحذر في سوق دبي المالي، مع بقاء السيولة عند مستويات جيدة وتواصل النشاط على عدد من الأسهم القيادية، في وقت يتربط فيه المستثمرون محفزات جديدة قد تدعم عودة المؤشر إلى مسار الصعود خلال الجلسات المقبلة.

تقدرتها على مواصلة الارتفاع خلال الجلسات الأخيرة.

تباين الأسهم النشطة

على صعيد الأسهم النشطة، تراجع سهم «الخليج للملاحة» بنسبة 0.3 % ليغلق عند 2.87 درهم، مع تداولات تجاوزت 12 مليون سهم، فيما سجل سهم «شعاع كابيتال» أحد أكبر التراجعات بين الأسهم النشطة بعد انخفاضه بنسبة 4.3 في المئة ليصل إلى 0.200 درهم، وسط تداولات قاربت 12 مليون سهم.

في المقابل، واصل سهم «طلبات هولدينغ» تقديم أداء قوي، حيث تصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، مرتفعاً بنسبة 1.6 في المئة ليغلق عند 1.24 درهم، مسجلاً بذلك أعلى مستوى إغلاق له منذ بداية العام الحالي. وشهد السهم تداولات ضخمة تجاوزت 140 مليون سهم، الأمر الذي يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم وثقتهم في آفاق نمو الشركة خلال الفترة المقبلة، خصوصاً في ظل الأداء التشغيلي القوي الذي تشهده شركات

القطاعات المؤثرة في حركة سوق دبي المالي، أداءً متراجعاً خلال الجلسة، حيث أغلق سهم «إعمار العقارية» منخفضاً بنسبة 0.7 % عند مستوى 11.48 درهم، وسط تداولات نشطة تجاوزت 12 مليون سهم.

ويُعد سهم إعمار من أكثر الأسهم تأثراً على حركة المؤشر العام نظراً لثقله النسبي الكبير، الأمر الذي جعل تراجع أحد العوامل الرئيسية التي ضغطت على أداء السوق خلال الجلسة.

كما تراجع سهم «إعمار للتطوير» بنسبة 0.3 % ليغلق عند 13.68 درهم، مع تداولات تجاوزت 4 ملايين سهم، ما يعكس استمرار الضغوط المحدودة على سهم القطاع العقاري رغم بقاء مستويات التداول عند معدلات جيدة نسبياً.

ويرى متعاملون أن سهم القطاع العقاري لا تزال تحافظ على مستويات سعرية قوية مقارنة ببداية العام، إلا أن عمليات جني الأرباح الطبيعية بعد موجات الصعود السابقة ساهمت في الحد من

بين الشركات المدرجة، إذ ارتفعت أسهم 12 شركة فقط من أصل 55 شركة جرى التداول على أسهمها خلال الجلسة، مقابل انخفاض أسهم 35 شركة، فيما استقرت أسعار 8 شركات دون تغيير.

ويعكس هذا التوزيع حالة الحذر السائدة بين المستثمرين، حيث فضل العديد منهم تقليص مراكزهم أو انتظار مزيد من المؤشرات حول اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل استمرار التقلبات التي تشهدها بعض الأسواق الإقليمية والعالمية.

كما يشير تفوق عدد الأسهم المتراجعة على المرتفعة إلى أن الضغوط البيعية لم تقتصر على قطاع محدد، بل شملت عدداً من القطاعات الرئيسية، ما ساهم في تعزيز الاتجاه الهبوطي للمؤشر العام خلال الجلسة.

ضغوط عقارية

شهد قطاع العقارات، الذي يعد من أبرز

أغلق مؤشر سوق دبي المالي تعاملات جلسة الثلاثاء على انخفاض بلغت نسبته 0.7 %، فاقداً نحو 43 نقطة من قيمته، ليقتل عند مستوى 5732 نقطة، في جلسة اتسمت بالحذر والترقب من جانب المستثمرين، بالتزامن مع استمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية الخاصة بحدود التذبذب اليومية. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 709 ملايين درهم، ما يعكس استمرار النشاط في السوق رغم الضغوط التي تعرضت لها غالبية الأسهم المدرجة. وجاء أداء السوق متأثراً بتراجعات شملت عدداً من الأسهم القيادية والثقيلة الوزن، في وقت لم تتمكن فيه المكاسب المحدودة لبعض الأسهم من تعويض الخسائر المسجلة على مستوى المؤشر العام، الأمر الذي دفع السوق إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء للجلسة الثانية على التوالي.

غلبة اللون الأحمر

أظهرت بيانات التداول اتساع نطاق التراجعات

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/06/01	2026/06/02	التغيير	
1 بي اتش أم كابيتال للخدمات المالية	1.17	1.28	9.40 %	
2 وطنية دق	2.00	2.15	7.50 %	
3 السلام- السودان	0.54	0.56	4.48 %	
4 سالك	5.50	5.61	2.00 %	
5 طلبات	1.22	1.24	1.64 %	
6 دبي التجاري	9.11	9.20	0.99 %	
7 أليك القابضة	1.48	1.49	0.68 %	
8 تاكسي دبي	2.10	2.11	0.48 %	
9 باركن	5.83	5.84	0.17 %	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/06/01	2026/06/02	التغيير	
1 شعاع كابيتال	0.21	0.20	4.31 %	
2 الفردوس القابضة	0.28	0.27	3.53 %	
3 تكافل الإمارات	1.58	1.53	3.16 %	
4 الإعمار القابضة	0.20	0.19	3.06 %	
5 ترديد	2.66	2.58	3.01 %	
6 يونيكاي للأغذية	5.15	5.01	2.72 %	
7 دبي للإستثمار	3.70	3.61	2.43 %	
8 الإمارات ريم للاستثمار	2.06	2.01	2.43 %	
9 العربية للطيران	4.84	4.73	2.27 %	
10 الإتحاد العقارية	0.71	0.69	1.84 %	

المؤشر العام يقترب من مستوى 2000 نقطة مدعوماً بقطاعات المواد الأساسية والمال والاتصالات

بورصة البحرين تواصل المكاسب بدعم الأسهم القيادية

ويشير تركيز النشاط على الأسهم القيادية إلى أن المستثمرين ما زالوا يفضلون الشركات ذات الأساسيات القوية والملاءة المالية المرتفعة، خصوصاً في ظل استمرار حالة الحذر التي تسيطر على الأسواق العالمية والإقليمية.

زخم ما بعد العيد

وكانت بورصة البحرين قد أنهت جلسة الاثنين، وهي أولى جلساتها عقب عطلة عيد الأضحى، على ارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.03 % ليغلق المؤشر العام عند مستوى 1979.69 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها 786.4 ألف دينار وأحجام تداول وصلت إلى 1.7 مليون سهم.

ويعني ذلك أن السوق تمكنت من تعزيز مكاسبها خلال الجلسة الحالية، مع تحسن واضح في قيم التداول وارتفاع وتيرة النشاط على عدد من الأسهم المؤثرة، ما يمنح المؤشر دعماً إضافياً للاستمرار في مساره الإيجابي.

نظرة مستقبلية

وتشير المعطيات الحالية إلى أن بورصة البحرين تستفيد من حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي في المملكة، إضافة إلى استمرار جاذبية الأسهم ذات التوزيعات النقدية المنتظمة، وهو ما يعزز فرص المحافظة على الأداء الإيجابي خلال الفترة المقبلة.

ومع اقتراب المؤشر العام من مستوى 2000 نقطة، ستركز أنظار المستثمرين على قدرة السوق في الحفاظ على زخمها الحالي، ومدى استمرار السيولة في دعم الأسهم القيادية، خصوصاً في قطاعات البنوك والصناعة والاتصالات التي تشكل المحرك الرئيسي لأداء السوق البحرينية.

الأسهم الراحبة

وعلى مستوى أداء الشركات، تصدر سهم البحرينية الكويتية للتأمين قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بعدما سجل مكاسب بلغت 1.45 %، مستفيداً من عمليات شراء دعمت أداء السهم خلال الجلسة.

وجاء سهم ألبنيوم البحرين في المرتبة الثانية بين الراحبين بارتفاع نسبته 1.23 %، مواصلاً أداءه الإيجابي الذي ساهم بشكل مباشر في دعم قطاع المواد الأساسية والمؤشر العام للسوق.

كما ارتفع سهم بنك البحرين والكويت بنسبة 0.72 %، في حين سجل سهم بيبون مكاسب بلغت 0.66 %، بينما صعد سهم البحرين للتسهيلات التجارية بنسبة 0.43 %، وارتفع سهم بنك البحرين الوطني بنسبة 0.39 %.

ويعكس هذا الأداء الإيجابي تنوع مصادر الدعم داخل السوق، وعدم اقتصر المكاسب على قطاع واحد أو عدد محدود من الشركات، وهو ما يعد مؤشراً صحياً على اتساع قاعدة المشاركة في الصعود.

الأسهم النشطة

وفي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم بنك البحرين الوطني التداولات من حيث الكمية بعد تسجيل تداولات بلغت نحو 885.39 ألف سهم، عند سعر 0.510 دينار للسهم، ما يؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم باعتباره أحد أبرز الأسهم المصرفية المدرجة.

وجاء سهم ألبنيوم البحرين في المرتبة الثانية من حيث أحجام التداول، بعد تداول نحو 465.19 ألف سهم بسعر 0.906 دينار للسهم، مستفيداً من الزخم الإيجابي الذي يشهده القطاع الصناعي.

من القطاعات الرئيسية، وفي مقدمتها قطاع المواد الأساسية الذي واصل أداءه الإيجابي مستفيداً من تحركات سهم ألبنيوم البحرين، إلى جانب قطاع المال الذي تلقى دعماً من نشاط الأسهم المصرفية، فضلاً عن قطاع الاتصالات الذي ساهم بدوره في تعزيز الاتجاه الصاعد للمؤشر.

ويرى متابعون أن استمرار تحسن أداء هذه القطاعات يعكس الثقة المتزايدة في الشركات المدرجة، خاصة تلك التي تتمتع بمراكز مالية قوية وقدرة على تحقيق نمو مستدام في الأرباح، ما يجعلها وجهة مفضلة للمستثمرين الباحثين عن الاستقرار والعوائد طويلة الأجل.

كما أن تزامن ارتفاع أكثر من قطاع رئيسي في الجلسة ذاتها منح السوق دعماً واسع النطاق، وساهم في تعزيز الزخم الإيجابي الذي بدأ يظهر بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى.

نشاط التداول

وعلى صعيد التداولات، شهدت السوق نشاطاً جيداً مقارنة بالجلسة السابقة، حيث بلغ حجم التداول نحو 2.09 مليون سهم، فيما وصلت قيمة التداولات إلى نحو 1.05 مليون دينار بحريني، توزعت من خلال 99 صفقة منفذة خلال الجلسة.

وتعكس هذه الأرقام استمرار تدفق السيولة إلى السوق، رغم بقاء التداولات عند مستويات معتدلة مقارنة ببعض الأسواق الخليجية الأكبر حجماً، إلا أنها تشير إلى وجود اهتمام متواصل من المستثمرين المحليين والمؤسسات الاستثمارية بالأسهم المدرجة.

كما يؤكد استقرار عدد الصفقات بالقرب من مستويات الجلسة السابقة استمرار النشاط المتوازن في السوق، دون ظهور موجات مضاربة حادة أو تحركات استثنائية في السيولة.

2000 نقطة الذي يعد أحد المستويات النفسية المهمة في السوق البحرينية. ويعكس هذا الأداء استمرار حالة الاستقرار التي تشهدها السوق خلال الفترة الحالية، مدعومة بنتائج الشركات الكبرى وتوجه المستثمرين نحو الأسهم ذات العوائد والتوزيعات المستقرة، خاصة في قطاعات البنوك والصناعة والخدمات.

دعم القطاعات

وجاءت مكاسب السوق مدفوعة بارتفاع عدد

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/01	2026/06/02	التغيير
1 ألبا	0.895	0.906	1.23 %
2 البحرين والكويت	0.557	0.561	0.72 %
3 بيبون ش.م.ب	0.457	0.460	0.66 %
4 البحرين للتسهيلات التجارية	0.234	0.235	0.43 %
5 البحرين الوطني	0.508	0.510	0.39 %

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/06/01	2026/06/02	التغيير
1 بينك	2.550	2.480	2.75 %
2 مجموعة ترافكو	0.265	0.260	1.89 %
3 بنك السلام	0.216	0.215	0.46 %



تحليل الأسهم الأمريكية

«ستاندرد آند بورز» يسجل مستوى قياسياً جديداً بدعم التكنولوجيا

«ناسداك» يغلق فوق 27 ألف نقطة للمرة الأولى

إنفيديا تقفز بعد إطلاق شريحة جديدة للحواسيب الشخصية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

ناسداك يرتفع 0.43% إلى 27087 نقطة وستاندرد آند بورز يصعد إلى 7600 نقطة

عودة البرمجيات

شهد قطاع البرمجيات انتعاشاً ملحوظاً خلال الجلسة بعدما تعرض في وقت سابق من العام لموجة بيع واسعة نتيجة مخاوف المستثمرين من تأثير التطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي على نماذج الأعمال التقليدية. إلا أن نتائج الشركات الأخيرة أعادت الثقة تدريجياً إلى القطاع، حيث بدأت الأسواق تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره فرصة لتعزيز الإيرادات بدلاً من اعتباره تهديداً لأعمال البرمجيات القائمة. وسجلت أسهم ServiceNow وIBM مكاسب قوية، ما ساهم في دفع مؤشر خدمات البرمجيات إلى الارتفاع. ويرى محللون أن هذا التحول في النظرة الاستثمارية قد يفتح المجال أمام موجة جديدة من المكاسب في أسهم البرمجيات خلال الفترة المقبلة.

تأثير الشرق الأوسط

رغم تركيز المستثمرين على التكنولوجيا، ظلت التطورات السياسية في الشرق الأوسط حاضرة بقوة في خلفية المشهد الاستثماري. فالمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران لا تزال تمثل عاملاً مؤثراً في اتجاهات الأسواق العالمية، خاصة بسبب انعكاساتها المحتملة على أسعار النفط والتضخم والنمو الاقتصادي. وقد ساهمت تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن استمرار المحادثات مع إيران في تهدئة جزء من المخاوف، رغم استمرار حالة عدم اليقين بشأن فرص التوصل إلى اتفاق نهائي. كما رحبت الأسواق بتصريحات أشارت إلى عدم وجود خطط لتوسيع العمليات العسكرية إلى مناطق جديدة، وهو ما عزز شهية المستثمرين للمخاطرة.

النفط والتضخم

تدرك الأسواق أن أي تصعيد إضافي في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بصورة أكبر، الأمر الذي قد ينعكس على معدلات التضخم العالية. وتبقى هذه المسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين لأنها ترتبط مباشرة بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة. فإذا ارتفعت الضغوط التضخمية نتيجة صعود أسعار الطاقة، فقد يضطر البنك المركزي الأمريكي إلى الإبقاء على الفائدة المرتفعة لفترة أطول، وهو ما قد يؤثر سلباً على تقييمات الأسهم مستقبلاً. أما في حال نجاح الجهود الدبلوماسية وعودة الاستقرار إلى أسواق الطاقة، فقد تحصل الأسواق على دعم إضافي من خلال تراجع المخاوف التضخمية وتحسن توقعات النمو.



تضخها الشركات التكنولوجية الكبرى لتطوير بنية تحتية قادرة على استيعاب التطبيقات الجديدة للذكاء الاصطناعي. كما يؤكد أن المنافسة لم تعد تقتصر على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي فحسب، بل تشمل أيضاً الأجهزة والأنظمة التشغيلية والمنصات التي ستعتمد عليها هذه التقنيات مستقبلاً. واستفادت أسهم مايكروسوفت من هذه الأجواء الإيجابية، حيث واصل المستثمرون الرهان على قدرة الشركة على تحقيق مكاسب إضافية من خلال استثماراتها الضخمة في الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية.

أداء متباين

رغم الأداء القوي للقطاع بصورة عامة، شهدت بعض شركات أشباه الموصلات تبايناً في نتائجها خلال الجلسة. فقد تعرضت أسهم Qualcomm لضغوط بيعية محدودة، كما تراجعت أسهم Intel وسط استمرار المخاوف بشأن المنافسة المتزايدة في سوق الرقائق المتقدمة. في المقابل، حققت أسهم Micron Technology مكاسب قوية دفعتها إلى مستويات تاريخية جديدة، مستفيدة من الطلب المتزايد على الذاكرة المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات. كما واصل مؤشر شركات أشباه الموصلات تحقيق مكاسب إضافية، ما يؤكد استمرار الثقة في مستقبل القطاع رغم التباين بين الشركات المختلفة.

ويمثل هذا الإعلان خطوة جديدة في استراتيجية الشركة الرامية إلى توسيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي خارج مراكز البيانات العملاقة لتشمل أجهزة المستخدمين الأفراد والشركات. واعتبر المستثمرون أن المنتج الجديد يفتح سوقاً ضخمة أمام الشركة ويمنحها فرصة إضافية لتعزيز مكانتها باعتبارها المستفيد الأكبر من طفرة الذكاء الاصطناعي العالمية. كما ساهم الإعلان في تعزيز التفاؤل بشأن آفاق قطاع الرقائق الإلكترونية ككل، ما انعكس على أداء العديد من الشركات العاملة في هذا المجال.

شراكة مع مايكروسوفت

كشفت الرئيس التنفيذي للشركة جنسن هوانغ أن تطوير الشريحة الجديدة جاء ثمره تعاون استمر ثلاث سنوات مع مايكروسوفت بهدف إعادة تصميم الحاسوب الشخصي بما يتناسب مع متطلبات عصر الذكاء الاصطناعي. ويعكس هذا التعاون حجم الاستثمارات التي

للأسواق خلال الجلسة، حيث استقطب الجزء الأكبر من السيولة الاستثمارية الباحثة عن فرص النمو المرتفع. ويأتي ذلك في وقت أصبحت فيه تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمثل المحرك الأساسي لاستراتيجيات الشركات الأمريكية الكبرى، سواء من خلال تطوير الرقائق المتقدمة أو البرمجيات أو البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم هذه الثورة التقنية. ويرى محللون أن المستثمرين ينظرون إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أكبر فرصة نمو في الأسواق العالمية خلال العقد المقبل، وهو ما يفسر استمرار التدفقات المالية الضخمة نحو الشركات المرتبطة بهذا القطاع.

دفعة إنفيديا

كانت أسهم إنفيديا من أبرز الراحين خلال الجلسة بعدما كشفت الشركة عن شريحة حاسوبية جديدة مصممة لإدخال قدرات الذكاء الاصطناعي مباشرة إلى أجهزة الكمبيوتر الشخصية.

واصلت الأسهم الأمريكية مسارها الصاعد مع بداية تداولات شهر يونيو، بعدما سجلت المؤشرات الرئيسية في وول ستريت مستويات تاريخية جديدة مدعومة بمكاسب قوية لأسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تحسن معنويات المستثمرين نتيجة استمرار الجهود الدبلوماسية الرامية إلى احتواء التوترات في الشرق الأوسط.

وعكست جلسة الاثنين مزيجاً من التفاؤل التكنولوجي والحذر الجيوسياسي، إذ تمكن المستثمرون من تجاهل جانب كبير من المخاطر المرتبطة بالحرب الدائرة في المنطقة والتركيز على الزخم القوي الذي تواصل شركات التكنولوجيا الكبرى تحقيقه، خاصة في القطاعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والبرمجيات.

وأدى هذا التوازن بين العوامل السياسية والاقتصادية إلى استمرار موجة الصعود التي دفعت مؤشري ناسداك وستاندرد آند بورز 500 إلى تسجيل مستويات قياسية جديدة، في وقت يترقب فيه المستثمرون إشارات إضافية بشأن السياسة النقدية الأمريكية ومسار الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من العام.

مستويات قياسية

أنهى مؤشر S&P 500 الجلسة مرتفعاً بنحو 20.2 نقطة أو 0.27% ليغلق عند مستوى 7600 نقطة تقريباً، مسجلاً بذلك مستوى قياسياً جديداً يعكس استمرار قوة السوق الأمريكية رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية. كما ارتفع مؤشر «ناسداك» بنحو 114.8 نقطة أو 0.43% ليصل إلى 27087 نقطة، متجاوزاً حاجز 27 ألف نقطة للمرة الأولى، وهو إنجاز جديد يؤكد استمرار هيمنة شركات التكنولوجيا على أداء الأسواق الأمريكية. أما مؤشر داو جونز فقد سجل مكاسب أكثر تواضعاً بلغت نحو 45 نقطة أو 0.09% ليغلق فوق مستوى 51 ألف نقطة، مستفيداً من تحسن شهية المستثمرين تجاه الأسهم الكبرى. وتشير هذه النتائج إلى استمرار الزخم الإيجابي الذي بدأ منذ عدة أشهر، مدعوماً بتحسين الأرباح وتوقعات النمو واستمرار الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

رهان التكنولوجيا

ظل قطاع التكنولوجيا المحرك الرئيسي

جدول بأداء أهم 15 شركة أمريكية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	224.30	228.80	222.21	-6.85	-2.96%	6.4M	01/06
مجموعة شيفرون	185.83	187.94	184.02	+3.37	+1.85%	8.85M	01/06
شركة كاتربيلر	865.36	873.77	853.37	-10.51	-1.20%	2.68M	01/06
مجموعة مايكروسوفت	460.52	466.32	458.27	+10.28	+2.28%	53.63M	01/06
شركة والت ديزني	102.85	103.01	100.30	+1.02	+1.00%	8.22M	01/06
شركة سيسكو سيستمز	121.33	121.95	118.30	+0.91	+0.76%	23.97M	01/06
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,048.58	1,051.20	1,011.60	+23.02	+2.24%	2.67M	01/06
جي بي مورغان تشيس وشركاه	296.58	299.55	295.27	-2.73	-0.91%	7.93M	01/06
شركة كوكا كولا	78.64	79.20	78.43	-0.37	-0.47%	12.78M	01/06
شركة ماكدونالدز	276.11	278.89	273.40	-3.09	-1.11%	4.59M	01/06
شركة ميرك اند كو	115.17	117.96	114.36	-3.55	-2.99%	9.41M	01/06
مجموعة 3 ام	150.93	151.06	148.40	-2.20	-1.44%	2.69M	01/06
آبل	306.31	310.94	305.02	-5.75	-1.84%	48.85M	01/06
شركة أمازون دوت كوم	261.26	266.63	260.70	-9.38	-3.47%	53.6M	01/06
شركة أمجين	329.13	333.83	326.35	-7.66	-2.27%	2.12M	01/06

سيولة تبحث عن النمو

يؤكد الأداء الأخير للأسواق الأمريكية أن المستثمرين لا يزالون يفضلون الشركات القادرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حتى في ظل بيئة اقتصادية وجيلوسياسية معقدة. وتظهر التدفقات الاستثمارية أن الذكاء الاصطناعي لا يزال يمثل الوجهة الرئيسية لرؤوس الأموال العالمية، سواء عبر شركات الرقائق أو البرمجيات أو الخدمات السحابية. ومع استمرار تسجيل المؤشرات الأمريكية مستويات قياسية جديدة، تبدو وول ستريت مقتنعة بأن دورة النمو المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ما زالت في مراحلها الأولى، وأن الفرص الاستثمارية المرتبطة بها لم تستنفذ بعد. وفي الوقت نفسه، سيبقى المستثمرون يراقبون عن كثب تطورات المفاوضات الأمريكية الإيرانية، باعتبارها أحد العوامل القادرة على تغيير المزاج العام للأسواق بسرعة، سواء من خلال تأثيرها على أسعار الطاقة أو على توقعات التضخم والسياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة.

10.5 مليارات دولار من الصفقات وقلق متصاعد في واشنطن

هل تتحول التكنولوجيا الحيوية الصينية إلى معركة الأمن القومي المقبلة

1 شركات الدواء الأميركية تضخ مليارات الدولارات في المختبرات الصينية

2 المستثمرون بين فرصة علمية واعدة ومخاطر سياسية متصاعدة



كتب خالد فهاد

يتجه قطاع التكنولوجيا الحيوية إلى احتلال موقع متقدم في قائمة الملفات الخلافية بين الولايات المتحدة والصين، بعدما بدأت واشنطن تنظر إلى الاعتماد المتزايد لشركات الأدوية الأميركية على الابتكارات الصينية باعتباره قضية تتجاوز حدود التجارة والاستثمار لتصل إلى دائرة الأمن القومي والاستقلال التكنولوجي.

وخلال السنوات الأخيرة، نجحت الصين في تحقيق فحازات كبيرة في قطاع الأدوية والبحوث الطبية، ما دفع عدداً متزايداً من شركات الدواء الغربية إلى توقيع اتفاقيات بمليارات الدولارات مع شركات صينية للحصول على حقوق تطوير وتسويق أدوية جديدة، خصوصاً في مجالات السرطان والعلاجات المتقدمة. لكن هذا التوسع السريع بدأ يثير مخاوف متنامية داخل الأوساط السياسية والاستثمارية الأميركية التي ترى أن بكين تتحول تدريجياً إلى لاعب يصعب الاستغناء عنه في أحد أكثر القطاعات حساسية واستراتيجية في العالم.

تحول استراتيجي

تكشف الصفقات الأخيرة عن تغير جوهري في طبيعة العلاقة بين شركات الأدوية الغربية والصين. ففي الماضي كانت الشركات الغربية تعتمد على الصين باعتبارها مركزاً منخفض التكلفة للتصنيع أو لإجراء بعض التجارب السريرية، أما اليوم فقد أصبحت الشركات الصينية مصدراً مباشراً

للأبحاث المتقدمة والجزيئات الدوائية الجديدة التي تتنافس عالمياً. ويعكس هذا التحول نجاح بكين في بناء منظومة متكاملة للبحث والتطوير الطبي تشمل الجامعات ومراكز الأبحاث وشركات التكنولوجيا الحيوية وشبكات التمويل والاستثمار، ما سمح لها بالانتقال من دور المنتج إلى دور المبتكر.

مخاوف في الكونغرس

تصاعدت المخاوف داخل الكونغرس الأمريكي مع دعوات لإخضاع التكنولوجيا الحيوية للقيود المفروضة على الاستثمارات المرتبطة بالأمن القومي. وقد طالب النائب الجمهوري جون مولينار وزارة الخزانة بإيلاء اهتمام خاص للمعاملات التي تشمل نقل الملكية الفكرية الدوائية أو منح الشركات الصينية حقوقاً متقدمة في تطوير المنتجات الطبية.

ويعتقد مؤيدو هذه الدعوات أن السماح بتدفق رؤوس الأموال والخبرات الأميركية نحو القطاع الحيوي الصيني قد يؤدي مستقبلاً إلى تقوية منافس استراتيجي في مجال بالغ الحساسية يتعلق بالصحة العامة والأمن الدوائي وسلاسل الإمداد الطبية.

مليارات تتدفق شرقاً

لا تقتصر الظاهرة على شركة واحدة أو صفقة منفردة. فخلال

الفترة الأخيرة دفعت شركات كبرى مثل شركات آبي، وأسترازينيكا، وإيلي ليلي، ونوفارتيس، وسانوفي. ما يقارب 2.5 مليار دولار نقداً لشركات صينية مقابل الحصول على حقوق تطوير أدوية جديدة، مع وجود إمكانات لتحقيق مليارات إضافية من المدفوعات المستقبلية إذا نجحت تلك الأدوية في اجتياز المراحل التنظيمية والتجارية.

وتوضح هذه الأرقام حجم التحول الذي يشهده القطاع، حيث لم تعد الصين مجرد شريك ثانوي في سلسلة القيمة الدوائية، بل أصبحت مصدراً رئيسياً للابتكار والفرص الاستثمارية.

سباق السرطان

يبرز مجال علاجات السرطان باعتباره الساحة الأكثر نشاطاً في التعاون بين الشركات الأميركية والصينية. فمع اقتراب انتهاء صلاحية براءات اختراع عدد من الأدوية الأكثر مبيعاً عالمياً، تبحث الشركات الكبرى عن بدائل سريعة لتعويض الإيرادات المهددة بالتراجع. وفي هذا السياق نجحت الشركات الصينية في تطوير مجموعة من العلاجات الواعدة التي جذبت اهتمام شركات الأدوية الغربية الباحثة عن منتجات جاهزة أو شبه جاهزة للتسويق. وهو ما يفسر الارتفاع القياسي في عدد الصفقات المبرمة خلال عامي 2025 و2026.

انقسام المستثمرين

أدت هذه التطورات إلى انقسام

واضح داخل مجتمع الاستثمار الأميركي. فهناك من يرى أن الابتكار العلمي لا ينبغي أن يخضع للاعتبارات السياسية، وأن المستثمرين يجب أن يبحثوا عن أفضل التقنيات والأدوية أينما وجدت، سواء كانت في الولايات المتحدة أو أوروبا أو الصين. في المقابل، يرى فريق آخر أن تجاهل الاعتبارات الجيوسياسية قد يؤدي إلى أخطاء استراتيجية طويلة الأجل، خاصة إذا أصبحت مفرط على الابتكار الطبي القادم من الخارج في مجالات تمس الأمن الصحي الوطني.

مستقبل المواجهة

حتى الآن لا توجد مؤشرات على تراجع اهتمام شركات الأدوية الغربية بالسوق الصينية، بل على العكس يبدو أن وتيرة التعاون تتسارع مدفوعة بالحاجة إلى الابتكار وسرعة تطوير العلاجات الجديدة. لكن في المقابل تتصاعد الضغوط السياسية في واشنطن لإخضاع هذه العلاقات لمزيد من الرقابة والقيود التنظيمية.

ومع استمرار المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، يبدو أن التكنولوجيا الحيوية تتجه لتصبح إحدى أكثر ساحات المواجهة حساسية خلال السنوات المقبلة. فبينما ترى الشركات والمستثمرون فرصاً علمية وتجارية ضخمة، يرى صناع القرار في واشنطن ملفاً جديداً من ملفات الأمن القومي يتطلب مراقبة دقيقة. وبين هذين الاتجاهين، قد تجد صناعة الأدوية العالمية نفسها في قلب معركة اقتصادية وتكنولوجية لا تقل أهمية عن معركة الرقائق الإلكترونية أو الذكاء الاصطناعي.

من الرقائق إلى الأدوية

خلال الأعوام الماضية انصب التركيز الأميركي على أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية باعتبارها القطاع الأكثر حساسية في المنافسة مع الصين، لكن التكنولوجيا الحيوية بدأت تبرز الآن باعتبارها جبهة جديدة للصراع الاقتصادي والتكنولوجي.

ويشبه بعض الخبراء ما يحدث حالياً في قطاع الأدوية بما حدث سابقاً في الصناعات الإلكترونية، حيث تحولت الصين تدريجياً من قاعدة إنتاج منخفضة التكلفة إلى مركز عالمي للابتكار والتطوير. ويخشى البعض أن يتكرر السيناريو نفسه في قطاع الأدوية إذا لم تستثمر الولايات المتحدة بصورة أكبر في قدراتها البحثية المحلية.

ورقة النفوذ الجديدة

تزداد هذه المخاوف مع التحذيرات

3 الصين تتحول من مصنع للأدوية إلى مصدر للابتكار الدوائي العالمي

4 معركة الرقائق تنتقل إلى المختبرات الدوائية وسلاسل الابتكار الطبي

5 واشنطن تدرس إدراج التكنولوجيا الحيوية ضمن ملفات الأمن القومي الحساسة

صفقة جديدة تثير الجدل

أعدت شركة فايزر إشعال النقاش الدائر في واشنطن بعد إعلانها التوصل إلى اتفاق مع شركة Innovent Biologics الصينية لتطوير وتسويق مجموعة من علاجات السرطان. وتتنص الصفقة على دفع 650 مليون دولار مقدماً، فيما يمكن أن تصل قيمتها الإجمالية إلى 10.5 مليارات دولار إذا نجحت الأدوية في تحقيق الأهداف التجارية والتنظيمية المحددة.

ورغم أن مثل هذه الصفقات أصبحت أكثر شيوعاً خلال السنوات الأخيرة، فإن توقيتها وحجمها دفعاً عدداً من المشرعين الأميركيين إلى التحذير من أن الشركات الأميركية أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الابتكار الطبي القادم من الصين بدلاً من تطويره محلياً.



الحروب والديون والذكاء الاصطناعي وإعادة التصنيع تدفع الاقتصاد العالمي نحو مرحلة جديدة

عوائد السندات فوق 5%.. هل يودّع العالم حقبة «رخص كل شيء»؟

1 خمسون عاماً من تراجع تكلفة رأس المال تقترب
من نهايتها مع تغير المشهد الاقتصادي العالمي

2 انخفاض الطلب العالمي على سندات الخزنة
يزيد الضغوط على تكاليف الاقتراض الأميركية

كتب محمد ياسين

يبدو أن الاقتصاد العالمي يقف اليوم أمام نقطة تحول تاريخية قد تنهي واحدة من أطول الفترات الاقتصادية استقراراً منذ الحرب العالمية الثانية، وهي المرحلة التي اتسمت بانخفاض تكاليف التمويل وتراجع معدلات التضخم وتوافر السلع والخدمات بأسعار منخفضة نسبياً.

فالارتفاع المتكرر في عوائد سندات الخزنة الأميركية طويلة الأجل فوق مستوى 5% أعاد إلى الواجهة تساؤلات عميقة حول ما إذا كانت الأسواق دخلت بالفعل عصراً جديداً يختلف جذرياً عن البيئة الاقتصادية التي هيمنت على العقود الخمسة الماضية.

ولسنوات طويلة اعتاد المستثمرون والشركات والأسر على عالم يقوم على رأس المال الرخيص والطاقة المنخفضة

التكلفة وسلاسل الإمداد العالمية واسعة النطاق، إلا أن هذه المعادلة بدأت تتعرض لاختبارات غير مسبوقه بفعل مجموعة من التحولات الاقتصادية والجيوسياسية والتكنولوجية المتزامنة.

ونقطة تحول تاريخية

يمثل تجاوز عوائد السندات الأميركية لأجل 30 عاماً مستوى 5% إشارة مهمة بالنسبة للأسواق العالمية، ليس فقط لأنه يعكس ارتفاع تكاليف الاقتراض، بل لأنه يعبر أيضاً عن تغير أعمق في نظرة المستثمرين إلى المستقبل الاقتصادي.

فالسندات طويلة الأجل تعد مرآة لتوقعات الأسواق بشأن التضخم والنمو والاستقرار المالي خلال العقود المقبلة، وعندما يطالب المستثمرون بعوائد أعلى فإن ذلك يعني أنهم يتوقعون بيئة أكثر تعقيداً ومخاطر أكبر من تلك التي سادت خلال العقود الماضية.

وقد اعتادت الأسواق منذ ثمانينيات القرن الماضي على اتجاه هبوطي طويل لعوائد السندات، حيث انخفضت من مستويات تجاوزت 15% في بعض الفترات إلى ما يقارب 1% خلال جائحة كورونا، وهو تحول وفر دعماً هائلاً للنمو الاقتصادي وأسواق الأسهم والعقارات.

أما اليوم، فإن العودة إلى مستويات تفوق 5% تعكس احتمال دخول الاقتصاد العالمي مرحلة مختلفة تتسم

بارتفاع كلفة الأموال وتراجع وفرة السيولة الرخيصة.

نهاية رأس المال الرخيص

أحد أبرز سمات المرحلة السابقة كان توافر التمويل بأسعار منخفضة للغاية. فقد استفادت الحكومات والشركات والأفراد لعقود من انخفاض أسعار الفائدة وتراجع تكاليف الاقتراض، ما سمح بتمويل الاستثمارات والمشروعات والتوسع الاقتصادي بوتيرة متسارعة.

لكن هذا النموذج يواجه اليوم تحديات متزايدة نتيجة ارتفاع مستويات الدين العالمي، واتساع العجزات المالية، وتراجع شهية المستثمرين تجاه بعض أدوات الدين الحكومية.

ويعني ذلك أن الحصول على التمويل في المستقبل قد يصبح أكثر تكلفة، سواء بالنسبة للحكومات أو الشركات أو المستهلكين، وهو ما قد ينعكس على معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.

العولمة تتراجع

من العوامل الأساسية التي ساعدت في إبقاء الأسعار منخفضة خلال العقود الماضية توسع العولمة ونقل الإنتاج إلى الدول الأقل تكلفة. فالشركات الغربية استفادت لعقود من العمالة الرخيصة وسلاسل التوريد الممتدة عبر آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ما أدى إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين هوامش الأرباح.

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغيراً واضحاً في هذا الاتجاه، حيث بدأت العديد من الدول في إعادة النظر في اعتمادها الكبير على سلاسل الإمداد الخارجية.

وتسعى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ودول أخرى إلى إعادة جزء من الصناعات الاستراتيجية إلى الداخل، سواء لأسباب أمنية أو اقتصادية أو جيوسياسية.

ورغم أن هذه الخطوة قد تعزز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل، فإنها تعني أيضاً ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار العديد من السلع والخدمات خلال المرحلة الانتقالية.

الطاقة لم تعد رخيصة

تلعب الطاقة دوراً محورياً في هذه التحولات. فالحروب والصراعات الجيوسياسية والتوترات المرتبطة بإمدادات النفط والغاز جعلت أسعار الطاقة أكثر تقلباً وأقل استقراراً مقارنة بالفترات السابقة.

كما أن التحول العالمي نحو مصادر الطاقة النظيفة يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا والشبكات الكهربائية، وهي تكاليف يتحملها الاقتصاد تدريجياً. وتشير العديد من الدراسات إلى أن العالم قد يشهد خلال السنوات المقبلة مرحلة تكون فيها الطاقة أكثر تكلفة من المتوسطات التاريخية التي سادت خلال العقود الماضية.

تحولات نقدية عالمية

تشهد المنظومة المالية الدولية أيضاً تغيرات متسارعة مرتبطة بالدور العالمي للدولار.

فبعض الاقتصادات الكبرى، وعلى رأسها الصين، تسعى إلى زيادة استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري وتسوية جزء أكبر من تجارة الطاقة بعملات غير الدولار. ورغم أن الدولار لا يزال يحتفظ بمكانته المهيمنة، فإن هذه التحركات

قد تؤثر تدريجياً في تدفقات رؤوس الأموال العالمية وفي أنماط الاستثمار طويلة الأجل.

كما أن المنافسة المتزايدة في مجالات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة قد تؤدي إلى انتقال جزء من الاستثمارات العالمية نحو مناطق وأسواق جديدة.

العمالة بين قوتين

أما على صعيد سوق العمل، فتبدو الصورة أكثر تعقيداً. فمن جهة، شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً في الأجور نتيجة نقص العمالة وتزايد الإضرابات العمالية وتحسن القدرة التفاوضية لبعض الفئات المهنية.

كما ساهمت القيود المفروضة على الهجرة في عدد من الدول في تشديد أوضاع سوق العمل ودعم نمو الأجور. لكن في المقابل، يفرض الذكاء الاصطناعي والأتمتة ضغوطاً معاكسة قد تحد من نمو الأجور مستقبلاً أو تقلص الحاجة إلى بعض الوظائف التقليدية.

وهذا التناقض يجعل من الصعب التنبؤ بالمسار النهائي لتكاليف العمالة خلال السنوات المقبلة.

معركة الإنتاجية

السؤال الأهم حالياً لا يتعلق بقدرة الذكاء الاصطناعي على رفع الإنتاجية، بل بكيفية توزيع فوائد هذه الزيادة. فإذا أدت التكنولوجيا الجديدة إلى خلق وظائف جديدة وتحسين إنتاجية مختلف القطاعات ورفع الدخل الحقيقي للأفراد، فقد يسهم ذلك في تخفيف الضغوط الاقتصادية وتعزيز النمو.

أما إذا تركزت المكاسب في عدد محدود من الشركات الكبرى مع

سندات الخزنة تحت الضغط

أحد التحولات المهمة الأخرى يتمثل في تراجع الطلب العالمي على سندات الخزنة الأميركية مقارنة بالفترات السابقة.

فخلال العقود الماضية كانت الولايات المتحدة تستفيد من تدفقات مالية ضخمة من مختلف أنحاء العالم، حيث اعتبرت السندات الأميركية الملاذ الأكثر أماناً للمستثمرين والبنوك المركزية.

لكن التغيرات الجيوسياسية وارتفاع مستويات الدين الأميركي وتنامي المنافسة من أسواق أخرى بدأت تؤثر تدريجياً على هذا النموذج.

ومع تراجع عدد المشترين الدوليين في مزادات السندات، تضطر وزارة الخزانة الأميركية إلى تقديم عوائد أعلى لجذب المستثمرين، ما يزيد الضغوط على تكاليف الاقتراض الحكومية.

ففي السيناريو المتفائل قد تؤدي مكاسب الإنتاجية إلى تعزيز الإيرادات الاقتصادية وضغوط المالية، بينما قد يؤدي السيناريو المتشائم إلى ارتفاع الدين بوتيرة أسرع نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي وتباطؤ النمو.

عالم اقتصادي جديد

ما يتضح بصورة متزايدة هو أن العديد من الافتراضات التي حكمت الاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية لم تعد مضمونة كما كانت في السابق. فالعالم الذي اعتاد على الفائدة المنخفضة والطاقة الرخيصة والعمالة منخفضة التكلفة والعولمة الواسعة النطاق يواجه اليوم مجموعة من التحولات الهيكلية العميقة.

ومع استمرار الحروب والتوترات الجيوسياسية وتغير أنماط التجارة العالمية وصعود الذكاء الاصطناعي، تبدو الأسواق أمام مرحلة جديدة تتسم بتكاليف أعلى ومعدلات تضخم أكثر تقلباً ومخاطر أكبر على المدى الطويل. ولهذا السبب يرى عدد متزايد من الاقتصاديين أن التحدي الحقيقي خلال السنوات المقبلة لن يكون فقط في إدارة التضخم أو أسعار الفائدة، بل في التكيف مع نهاية نموذج اقتصادي استمر قرابة نصف قرن، والانتقال إلى عالم مختلف لم تتضح ملامحه بالكامل بعد، لكنه يبدو أقل اعتماداً على «رخص كل شيء» وأكثر ارتباطاً بندرة الموارد وارتفاع تكاليف التمويل والطاقة والعمل.

مستقبل الدين الأميركي

يعد الدين الحكومي الأميركي أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المقبلة.

فارتفاع تكاليف الاقتراض يعني زيادة الإنفاق على خدمة الدين، وهو ما قد يضغط على الموازنات العامة ويحد من القدرة على تمويل أولويات أخرى.

وتشير السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى أن مستقبل الدين الأميركي سيتأثر بشكل كبير بمدى نجاح الاقتصاد في الاستفادة من ثورة الذكاء الاصطناعي وتحقيق معدلات نمو أعلى.

الذكاء الاصطناعي يغير المعادلة

ما ينعكس تدريجياً على الأسعار في قطاعات متعددة.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الذكاء الاصطناعي قد يصبح مصدراً جديداً للضغوط التضخمية إذا استمرت وتيرة الاستثمار الحالية بالارتفاع.

وتتطلب هذه المشروعات كميات ضخمة من الكهرباء والمياه والعقارات المتخصصة وأجهزة الحوسبة المتقدمة.

وأدى ذلك بالفعل إلى ارتفاع الطلب على عدد من الموارد الأساسية، بما في ذلك الطاقة والأراضي الصناعية وأشباه الموصلات، وهو

في الوقت ذاته يبرز الذكاء الاصطناعي كعامل اقتصادي جديد قد يعيد تشكيل خريطة الأسعار العالمية.

فالشركات العملاقة العاملة في هذا المجال تضخ استثمارات هائلة في مراكز البيانات والرقائق الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية.

7 عوائد السندات
طويلة الأجل
تقفز من نحو 1%
خلال الجائحة إلى
أكثر من 5%

6 إعادة التصنيع
وفك الارتباط
التجاري يهددان
بإبقاء أسعار
السلع والخدمات
مرتفعة

5 استثمارات
الذكاء الاصطناعي
ترفع الطلب على
الرقائق والطاقة
والعقارات
والمياه

4 أجور العمال
تواجه معادلة
جديدة بين نقص
العمالة وتسارع
الأتمتة والذكاء
الاصطناعي

3 مستقبل
التضخم والدين
الأميركي يتوقف
على كيفية توزيع
مكاسب الذكاء
الاصطناعي

أسهم التكنولوجيا تقود صعود أوروبا 0.7 %

«نيكي» يتراجع 0.3 % من قمته التاريخية عند 67 ألف نقطة

2 المستثمرون يتربحون بيانات تضخم منطقة اليورو وتوقعات رفع الفائدة الأوروبية

1 أسهم الذكاء الاصطناعي الأوروبية تواصل الصعود مع رفع توقعات أعمال مراكز البيانات



شهدت الأسواق العالمية أداءً متبايناً خلال تعاملات الثلاثاء، حيث تراجع المؤشر الياباني نيكي عن أعلى مستوياته التاريخية التي سجلها في الجلسة السابقة، في حين واصلت الأسهم الأوروبية صعودها بدعم من الزخم القوي لقطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

الشرق الأوسط في الواجهة

لا تزال تطورات الشرق الأوسط تشكل أحد أهم العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين حول العالم.

فالمحادثات المتعلقة بوقف إطلاق النار والمفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران ما زالت محاطة بدرجة عالية من الغموض، وهو ما ينعكس مباشرة على مستويات الإقبال على المخاطرة في الأسواق المالية.

وتزداد حساسية الأسواق الآسيوية لهذه التطورات بسبب اعتماد اقتصادات المنطقة على استقرار إمدادات الطاقة القادمة من الخليج العربي.

كما أن أي اضطراب في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة ويؤثر على أرباح الشركات الصناعية والتصديرية في اليابان وكوريا الجنوبية والصين.

تراجع من القمة

أنهى مؤشر نيكي 225 تعاملات الثلاثاء منخفضاً بنسبة 0.3 % عند مستوى 66734.24 نقطة، بعدما كان قد سجل خلال الجلسة السابقة أعلى مستوى في تاريخه عند 67231.28 نقطة.

ورغم محدودية التراجع في نهاية الجلسة، فإن المؤشر كان قد تعرض لضغوط أكبر خلال التداولات المبكرة، حيث هبط بأكثر من 2 % قبل أن يقلص جانباً كبيراً من خسائره مع تحسن المعنويات تدريجياً.

كما تراجع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 0.42 % ليغلق عند 3924.24 نقطة، في إشارة إلى اتساع نطاق عمليات جني الأرباح في السوق اليابانية.

ويأتي هذا التراجع بعد موجة صعود قوية دفعت نيكي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تجاوز متوسط تحركاته خلال 25 يوماً بنحو 7 %، ما دفع العديد من المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية.

جني أرباح طبيعي

يرى محللون أن التراجع الحالي لا يعكس تغيراً جوهرياً في اتجاه السوق اليابانية، بل يمثل حركة تصحيح طبيعية بعد الارتفاعات القوية التي سجلها المؤشر خلال الأسابيع الماضية.

فمع وصول الأسهم إلى مستويات قياسية جديدة، يصبح من المعتاد أن يلجأ بعض المستثمرين إلى جني الأرباح، خاصة في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن التطورات السياسية العالمية.

كما أن ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة أثار مخاوف إضافية لدى المستثمرين اليابانيين نظراً

رسائل متضاربة

ساهمت التصريحات المتناقضة الصادرة من مختلف الأطراف في زيادة حيرة المستثمرين.

فبينما أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب استمرار المحادثات مع إيران، تحدثت تقارير أخرى عن تعليق طهران للمفاوضات غير المباشرة مع واشنطن.

وأدى هذا التباين إلى إبقاء المستثمرين في حالة ترقب، خصوصاً أن أي تطور إيجابي قد ينعكس مباشرة على أسعار النفط والمعنويات الاستثمارية العالمية.

ويرى مراقبون أن الأسواق لا تزال تراهن على إمكانية التوصل إلى تفاهات تخفف من حدة التوترات، لكن غياب الوضوح يمنع المستثمرين من تبني مراكز أكثر جرأة.

كيوكسيا تخطف الأنظار

رغم التراجع العام في السوق اليابانية، برز سهم شركة كيوكسيا كأحد أكبر الراجحين خلال الجلسة.

فقد قفز السهم بنحو 7 % بعدما عكس اتجاهه السلبي في وقت سابق من التداولات، مدعوماً بتوقعات إيجابية قبيل اجتماع

المستثمرين الذي عقد لاحقاً.

ويعكس هذا الأداء استمرار اهتمام المستثمرين بشركات الرقائق الإلكترونية التي تستفيد من النمو العالمي المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة.

أسهم الطاقة تتألق

استفادت أسهم الطاقة اليابانية من ارتفاع أسعار النفط خلال الجلسة السابقة، حيث سجل سهم INPEX Corporation مكاسب قوية بلغت 4.42 %.

كما تصدرت شركات التعدين قائمة القطاعات الأفضل أداءً في بورصة طوكيو، محققة ارتفاعاً جماعياً بنسبة 3.75 %.

يعكس هذا الأداء تحسن توقعات الأرباح في القطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية مع بقاء أسعار الطاقة والمواد الأولية عند مستويات مرتفعة نسبياً.

في المقابل، تعرضت بعض الأسهم الصناعية والتكنولوجية لضغوط بيعية، حيث تراجع سهم TDK Corporation وسهم Fanuc بنحو 2 % لكل منهما.

البنوك تواصل الدعم

ساهم القطاع المصرفي في الحد من خسائر السوق اليابانية، مستفيداً من التوقعات المرتبطة بأسعار الفائدة والعوائد.

وارتفعت أسهم ميتسوبيشي بنسبة 0.76 %، فيما صعد سهم مجموعة ميزوهو المالية بنسبة 2.24 %.

ويعكس هذا الأداء استمرار التفاؤل بشأن قدرة البنوك اليابانية على تحسين هوامش الربحية في ظل البيئة النقدية الحالية.

أوروبا تستفيد من التكنولوجيا

في المقابل، بدأت الأسواق الأوروبية تعاملاتها على ارتفاعات واضحة مدفوعة بقطاع التكنولوجيا.

وصعد مؤشر STOXX Europe 600 بنسبة 0.7 % ليصل إلى 625.20 نقطة، مستفيداً من الأداء القوي لشركات الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي.

ويعكس هذا الصعود استمرار الرهانات على أن الثورة التقنية الحالية ستوفر فرص نمو قوية للشركات الأوروبية المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية وأشباه الموصلات.

قفزة تاريخية

كان نجم الجلسة الأوروبية بلا منازع سهم STMicroelectronics الذي قفز بنسبة 9.8 % إلى 65.1 يورو.

ويمثل هذا المستوى الأعلى للسهم منذ سبتمبر 2000، بعدما رفعت الشركة توقعاتها للإيرادات المرتبطة بأعمال مراكز البيانات.

وأشارت الإدارة إلى استمرار الطلب القوي المدفوع بالتوسع السريع في مشاريع الذكاء الاصطناعي، وهو ما عزز ثقة المستثمرين في قدرة الشركة على تحقيق نمو قوي خلال السنوات المقبلة.

موجة ذكاء اصطناعي

لم تقتصر المكاسب على شركة واحدة، بل امتدت إلى عدد من الشركات الأوروبية المرتبطة بالقطاع.

فقد ارتفعت أسهم Infineon Technologies بنسبة 5.2 %، فيما صعد سهم Schneider Electric بنسبة 2.4 %.

وتعكس هذه التحركات استمرار تدفق السيولة نحو الشركات التي يُتوقع أن تستفيد من النمو المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية ومراكز البيانات.

التضخم الأوروبي

يتجه اهتمام المستثمرين الأوروبيين أيضاً إلى بيانات التضخم المرتقبة في منطقة اليورو.

وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم السنوي قد يبلغ نحو 3.2% خلال مايو، وهو مستوى لا يزال أعلى من المستهدف لدى البنك المركزي الأوروبي.

وفي حال جاءت البيانات أقوى من المتوقع، فقد تعزز الرهانات على رفع إضافي لأسعار الفائدة خلال الاجتماع المقبل للبنك المركزي الأوروبي.

وتظهر تسعيرات الأسواق حالياً توقعات قوية لرفع الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس خلال الأسبوع المقبل، وهو ما يجعل بيانات التضخم محورية بالنسبة لاتجاه الأسواق الأوروبية.

توازن دقيق

تكشف تحركات الأسواق العالمية أن المستثمرين يحاولون الموازنة بين قوتين متعارضتين؛ الأولى تتمثل في الزخم القوي الذي يوفره قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والثانية تتمثل في المخاطر الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه شركات الرقائق والبرمجيات جذب السيولة العالمية، تبقى الأسواق شديدة الحساسية لأي تطورات تتعلق بالشرق الأوسط أو بفساد أسعار الفائدة العالمية.

ولهذا السبب، يرجح أن تستمر حالة التذبذب خلال الفترة المقبلة، مع بقاء المستثمرين في حالة مراقبة دقيقة لكل من بيانات التضخم والتصريحات السياسية وأسعار النفط، باعتبارها العوامل الرئيسية التي ستحدد اتجاه الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من العام.



تظهر تسعيرات الأسواق حالياً توقعات قوية لرفع الفائدة بمقدار 25 نقطة

أسعار النفط قرب 94 دولاراً للبرميل تبقى في حالة حذر رغم تراجعها

ستوكس 600 الأوروبي يرتفع 0.7 % مدعوماً بقفزة 9.8 % لسهم إس تي مايكرو إلكترونيكس

كيوكسيا تقفز 7 % وأسهم الطاقة والتعدين تتصدر المكاسب في اليابان

توبكس يتراجع 0.42 % مع انخفاض 69 % من أسهم بورصة طوكيو الرئيسية

نيكي يغلق عند 66734 نقطة بعد يوم من تسجيل أعلى مستوى في تاريخه

صادرات الخام الأميركي تسجل مستوى قياسياً

خام برنت
يتراجع إلى
94.28 دولار
بعد موجة
صعود قوية

1

خام غرب تكساس
ينخفض إلى 91.50
دولار وسط عمليات
جني أرباح

2

الأسواق تقيّم مصير
المفاوضات الأميركية
الإيرانية وتأثيرها
على الإمدادات

وأكد مسؤولو القطاع أن وضوح القواعد والإجراءات يمثل عاملاً أساسياً لاستعادة الثقة وتقليل تكاليف التأمين والشحن التي ارتفعت بصورة ملحوظة خلال فترة التوترات الأخيرة. كما أشاروا إلى أن شركات النقل البحري تحتاج إلى بيئة تشغيلية مستقرة يمكن من خلالها التخطيط للرحلات وإدارة المخاطر بكفاءة، خصوصاً في ظل اعتماد الاقتصاد العالمي بشكل كبير على استمرار تدفق الطاقة دون انقطاع.

مستقبل السوق

تتجه الأنظار حالياً إلى ما ستسفر عنه الأيام المقبلة من تطورات سياسية وميدانية، إذ يبدو أن سوق النفط دخل مرحلة تتجاوز فيها العوامل الجيوسياسية تأثير العوامل التقليدية المتعلقة بالعرض والطلب.

فالمستثمرون يراقبون بدقة كل تصريح يصدر عن واشنطن أو طهران، كما يتابعون حركة الناقلات عبر مضيق هرمز وأي مؤشرات على تغير مستوى المخاطر في المنطقة.

وفي ظل هذه المعطيات، يرجح محللون استمرار حالة التذبذب خلال المدى القصير، مع بقاء الأسعار حساسة للغاية تجاه أي أخبار تتعلق بالمفاوضات أو الملاحية البحرية أو أمن الإمدادات.

وبينما توفر الصادرات الأميركية القياسية دعماً إضافياً للأسواق العالمية وتحد من مخاطر نقص الإمدادات، فإن العامل الحاسم سيظل مرتبطاً بمصير المحادثات الأميركية الإيرانية وقدرتها على إنتاج اتفاق يبدد المخاوف ويعيد الاستقرار إلى أحد أهم الممرات النفطية في العالم، الأمر الذي سيحدد إلى حد كبير اتجاه أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام الحالي.

5

شركات الشحن
تطالب بضمانات
واضحة لاستئناف
الحركة الطبيعية
عبر هرمز

4

صادرات النفط
الأميركية تسجل
مستوى قياسياً
عند 5.6 مليون
برميل يومياً

أهمية مضيق هرمز

كما دفعت العديد من الشركات إلى إعادة تقييم خططها التشغيلية تحسباً لأي تطورات غير متوقعة. ويرى محللون أن أي اتفاق سياسي لا يتضمن ضمانات واضحة بشأن أمن الملاحة واستمرارية حركة الناقلات قد لا يكون كافياً لإزالة القلق من الأسواق بصورة كاملة.

والأوروبية والأميركية، ما يجعل أي اضطراب في حركة الملاحة مصدر قلق مباشر للمستهلكين والمنتجين على حد سواء.

وخلال الأسابيع الأخيرة، أدت المخاوف المتعلقة بإمكانية تعطل الملاحة أو فرض قيود على حركة السفن إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف الشحن والتأمين،

يظل مضيق هرمز محور الاهتمام الرئيسي بالنسبة لأسواق الطاقة العالمية، نظراً إلى أهميته الاستراتيجية باعتباره أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط والغاز في العالم.

ويعبر عبر المضيق يومياً ملايين البراميل من النفط الخام والمنتجات النفطية المتجهة إلى الأسواق الآسيوية

شهدت أسواق النفط العالمية بداية أسبوع حافلة بالتقلبات، بعدما تحولت الأسعار نحو التراجع خلال تعاملات الثلاثاء عقب المكاسب القوية التي سجلتها في الجلسة السابقة، في وقت يواصل فيه المستثمرون والمتعاملون مراقبة التطورات السياسية والأمنية المرتبطة بالمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران، والتي باتت تمثل العامل الأكثر تأثيراً في اتجاهات السوق خلال المرحلة الحالية.

وجاء هذا التراجع بعد يوم واحد فقط من صعود حاد تجاوزت نسبته 5 في المئة لكل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط، وهو ارتفاع عكس حجم القلق الذي يسيطر على الأسواق بشأن أمن الإمدادات في منطقة الخليج العربي، ولا سيما مع استمرار التركيز على مستقبل حركة الملاحة في مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء كبير من تجارة النفط العالمية.

حركة الأسعار

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 70 سنتاً، أو ما يعادل 0.74%، لتصل إلى 94.28 دولار للبرميل خلال التداولات الصباحية، بينما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي بنحو 66 سنتاً، أو 0.72%، لتستقر عند 91.50 دولار للبرميل. ورغم هذا التراجع المحدود نسبياً، فإن الأسعار لا تزال تحافظ على جزء كبير من المكاسب التي حققتها في الجلسة السابقة، الأمر الذي يعكس استمرار حالة الحذر لدى المستثمرين وعدم اقتناعهم بأن المخاطر الجيوسياسية قد تراجعت بشكل كامل.

ويشير محللون إلى أن الحركة الحالية للأسعار لا تمثل تحولاً جذرياً في اتجاه السوق، بقدر

يتعاملون بحذر شديد مع أي تطورات جديدة أو إشارات سياسية مرتبطة بالملف الإيراني.

رسائل متبينة

ساهمت التصريحات الأخيرة للرئيس الأميركي دونالد ترامب في زيادة حالة الضبابية التي تسيطر على الأسواق، بعدما أشار في مقابلة إعلامية إلى أن إنهاء المحادثات ليس من أولوياته الحالية، قبل أن يؤكد لاحقاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي أن المفاوضات لا تزال مستمرة.

كما أبدى تفاؤلاً بإمكانية التوصل إلى اتفاق يضمن استمرار وقف إطلاق النار وإعادة فتح مضيق هرمز بصورة طبيعية خلال الأسبوع المقبل، وهي تصريحات منحت الأسواق بعض الأمل بإمكانية احتواء التوترات الحالية. غير أن المستثمرين باتوا أكثر حذراً في التعامل مع التصريحات السياسية، إذ يفضلون انتظار خطوات عملية ومؤشرات ملموسة قبل إعادة تسعير المخاطر بشكل كامل، خصوصاً أن التجارب السابقة أظهرت أن المفاوضات قد تشهد تحولات مفاجئة في أي مرحلة.

علاوة المخاطر

أكد عدد من خبراء الأسواق أن أسعار النفط الحالية ما زالت تتضمن ما يعرف بعلاوة المخاطر الجيوسياسية، وهي القيمة الإضافية التي يضيفها المستثمرون إلى الأسعار تحسباً لاحتمال حدوث اضطرابات في الإمدادات. وتتغير هذه العلاوة بصورة مستمرة وفقاً لمستوى التوترات السياسية والعسكرية، حيث ترتفع في أوقات الأزمات وتنخفض عند ظهور مؤشرات على الاستقرار أو التوصل إلى تسويات

3

علاوة المخاطر
الجيوسياسية
ما زالت مدمجة
في الأسعار
رغم التراجع

دبلوماسية. ويشير مراقبون إلى أن حجم هذه العلاوة ازداد بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة نتيجة المخاوف المرتبطة بمنطقة الخليج، إلا أن استمرارها يعتمد بصورة مباشرة على مسار المفاوضات الأميركية الإيرانية خلال الأيام والأسابيع المقبلة.

وفي حال تحقق تقدم ملموس وظهرت ضمانات واضحة بشأن أمن الملاحة وتدفق الإمدادات، فمن المرجح أن تبدأ هذه العلاوة بالتراجع تدريجياً، ما قد يخفف الضغوط السعودية على الأسعار.

صادرات أميركية قياسية

في المقابل، أظهرت بيانات تتبع حركة السفن أن صادرات النفط الخام الأميركية سجلت مستوى قياسياً جديداً خلال شهر مايو الماضي، بعدما ارتفعت إلى نحو 5.6 مليون برميل يومياً. ويعكس هذا الرقم النمو المتواصل في دور الولايات المتحدة كمورد رئيسي للنفط في الأسواق العالمية، خصوصاً في ظل سعي العديد من الدول المستهلكة إلى تنويع مصادر الإمدادات وتقليل الاعتماد على المناطق التي تشهد



وسط ضبابية حرب إيران وترقب مسار الفائزة الأميركية

الذهب يتجاوز 4525 دولاراً للأونصة مرتفعاً 1%

الرسائل المتضاربة بين واشنطن وطهران تزيد حيرة المستثمرين وتدعم الطلب على الملاذات

الفضة تقفز 2% إلى 76.5 دولار للأونصة وسط مكاسب واسعة للمعادن النفيسة



واستؤنفت حركة التجارة والطاقة بصورة طبيعية عبر مضيق هرمز، فقد تتراجع المخاوف التضخمية وتنخفض الحاجة إلى الاحتفاظ بالذهب كأداة تحوط. أما إذا استمرت التوترات الحالية أو تصاعدت بشكل أكبر، فقد يعود المستثمرون إلى تعزيز مراكزهم في المعدن النفيس بحثاً عن الأمان.

وفي الوقت نفسه، فإن أي إشارات جديدة من الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة ستكون عاملاً حاسماً في تحديد الاتجاه القادم للأسعار، خاصة أن الأسواق لا تزال تحاول الموازنة بين قوة الاقتصاد الأميركي ومخاطر التباطؤ العالمي.

نطاق محدود

في ضوء المعطيات الحالية، يتوقع العديد من خبراء المعادن الثمينة استمرار تداول الذهب ضمن نطاق سعري محدود خلال المدى القريب، مع بقاء الأسعار رهينة الأخبار السياسية والاقتصادية المتلاحقة. ورغم نجاح المعدن الأصفر في استعادة مستوى 4525 دولاراً للأونصة، فإن استمرار المكاسب يتطلب ظهور محفزات جديدة سواء من جانب التورات الجيوسياسية أو من خلال تغير توقعات أسعار الفائدة.

وبين هذين العاملين، يبدو أن الذهب سيواصل أداءه المتقلب خلال المرحلة المقبلة، محافظاً على موقعه كأحد أهم المؤشرات التي تعكس حالة القلق وعدم اليقين في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية.

الفائدة خلال الفترة المقبلة. وبالنسبة للذهب، فإن استمرار الفائدة المرتفعة لفترة أطول يمثل عاملاً ضاعطاً على الأسعار، لأنه يزيد من تكلفة الاحتفاظ بالمعدن مقارنة بالأصول الأخرى التي توفر عائداً مباشراً للمستثمرين.

الدولار وعوائد السندات

استفاد الذهب أيضاً من تراجع مؤشر الدولار الأميركي بصورة طفيفة خلال تعاملات الثلاثاء، حيث انخفض المؤشر بنحو 0.1%.

ويعد ضعف الدولار عاملاً إيجابياً بالنسبة للذهب لأنه يجعل المعدن أقل تكلفة للمستثمرين الذين يتعاملون بعملة أخرى، ما يعزز الطلب العالمي عليه.

كما تراقب الأسواق عن كثب تحركات عوائد السندات الأميركية، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه في توجيه تدفقات رؤوس الأموال بين الأصول المختلفة. وأي انخفاض في العوائد الحقيقية قد يوفر دعماً إضافياً للذهب خلال الأشهر المقبلة، في حين أن استمرار ارتفاعها قد يحد من قدرة المعدن على تحقيق مكاسب كبيرة.

مستقبل الأسعار

يرى عدد من المحللين أن مستقبل الذهب سيظل مرتبطاً بصورة أساسية بمسارين متوازيين: الأول يتعلق بالتطورات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، والثاني يتصل بمسار السياسة النقدية الأميركية. فإذا شهدت المنطقة تهديداً حقيقية

ارتفاع أسعار الطاقة، ما عزز توقعات بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، وهو عامل سلبي بالنسبة للذهب. كما أن ارتفاع عوائد السندات الأميركية خلال فترات معينة دفع جزءاً من المستثمرين إلى تفضيل أدوات الدخل الثابت على حساب المعدن الأصفر الذي لا يحقق عائداً دورياً.

رهان الفائدة

تبقى السياسة النقدية الأميركية العامل الأكثر أهمية في تحديد الاتجاه المتوسط والطويل الأجل للذهب. فالمعدن النفيس يتأثر بصورة مباشرة بتوقعات أسعار الفائدة، إذ إن ارتفاع تكاليف الاقتراض يزيد من جاذبية السندات والأصول المدرة للعائد، بينما يؤدي خفض الفائدة إلى تعزيز جاذبية الذهب. وكانت الأسواق تراهن خلال الأشهر الماضية على إمكانية بدء دورة تيسير نقدي تدريجية من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، إلا أن البيانات الاقتصادية الأخيرة أعادت بعض الشكوك بشأن هذا السيناريو.

قوة الاقتصاد الأميركي

أظهرت البيانات الأخيرة أن النشاط الصناعي الأميركي سجل خلال مايو أسرع وتيرة نمو منذ نحو أربع سنوات، محققاً خامس شهر متتال من التوسع. وتشير هذه الأرقام إلى استمرار متانة الاقتصاد الأميركي رغم مستويات الفائدة المرتفعة، وهو ما قد يقلل حاجة الاحتياطي الفيدرالي إلى الإسراع في خفض أسعار

النفط والتضخم

العلاقة بين الذهب والنفط أصبحت أكثر وضوحاً خلال الأشهر الأخيرة، إذ بات المستثمرون يربطون بين تحركات أسعار الطاقة والتوقعات المستقبلية للتضخم العالمي. فعندما ترتفع أسعار النفط بصورة حادة تزداد المخاوف من عودة الضغوط التضخمية، وهو ما يدفع البنوك المركزية إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول. وفي المقابل، فإن تراجع النفط يساهم في تهدئة توقعات التضخم ويمنح صناع السياسات النقدية مساحة أكبر للنظر في تخفيف التشدد النقدي مستقبلاً. وخلال تعاملات الثلاثاء، تراجعت أسعار النفط بصورة محدودة بعد المكاسب الكبيرة التي حققتها في الجلسة السابقة، ما وفر دعماً إضافياً للذهب وساعده على استعادة جزء من خسائره الأخيرة.

أداء الحرب

رغم أن الذهب يعد تاريخياً أحد أبرز الملاذات الآمنة في أوقات الحروب والأزمات، فإن أداءه خلال الأزمة الحالية جاء مختلفاً نسبياً عن التوقعات التقليدية. فمُنذ اندلاع الحرب في نهاية فبراير الماضي تراجع المعدن النفيس بصورة ملحوظة، ولا يزال منخفضاً بنحو 14% مقارنة بمستوياته التي كان يتداول عندها قبل بداية الأزمة. ويعود ذلك إلى أن الأسواق ركزت بصورة أكبر على التداعيات التضخمية الناتجة عن

الأخرى أداءً إيجابياً، حيث حقق كل من البلاطين والبلاديوم مكاسب إضافية، مستفيدين من تراجع الدولار الأميركي وعودة بعض المستثمرين إلى بناء مراكز شرائية جديدة.

ويشير محللون إلى أن تجاوز الذهب حاجز 4500 دولار مجدداً يعكس استمرار قوة الطلب الاستثماري رغم الضغوط التي تعرض لها المعدن خلال الأشهر الأخيرة، خاصة مع بقاء العديد من عوامل عدم اليقين دون حلول واضحة.

ضبابية سياسية

لا تزال التطورات السياسية المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط تمثل العامل الأكثر تأثيراً على حركة الذهب خلال المرحلة الحالية.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الولايات المتحدة استمرار المحادثات الدبلوماسية بوتيرة سريعة، صدرت من الجانب الإيراني إشارات أكثر تشدداً شملت التهديد بتعليق الاتصالات السياسية وإغلاق مضيق هرمز بصورة كاملة.

وأدى هذا التباين في المواقف إلى تعزيز حالة الترقب داخل الأسواق المالية، إذ يحاول المستثمرون تقييم احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية من جهة، أو تصاعد التوترات العسكرية من جهة أخرى. ويعد الذهب من أكثر الأصول حساسية لهذه التطورات، حيث يتجه المستثمرون عادة إلى زيادة حيازاتهم من المعدن النفيس عندما ترتفع مستويات المخاطر السياسية أو الأمنية.

عادت أسعار الذهب إلى الارتفاع خلال تعاملات الثلاثاء، متجاوزة مستوى 4525 دولاراً للأونصة، في ظل استمرار حالة الضبابية التي تسيطر على الأسواق العالمية نتيجة تطورات الحرب في الشرق الأوسط وتضارب التصريحات السياسية المرتبطة بمسار المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران.

وجاء هذا الصعود بعد جلسة شهدت ضغطاً بيعية قوية على المعدن النفيس، حيث تمكن الذهب من تعويض معظم خسائره السابقة مستفيداً من عودة الطلب الاستثماري على الأصول الدفاعية، في وقت يواصل فيه المستثمرون تقييم التداعيات المحتملة للأزمة الجيوسياسية على أسواق الطاقة والتضخم والسياسات النقدية العالمية.

ويمثل أداء الذهب خلال الفترة الحالية انعكاساً مباشراً للتوازن الدقيق بين عاملين رئيسيين: الأول يتمثل في استمرار المخاطر الجيوسياسية التي تدعم جاذبية الملاذات الآمنة، والثاني يرتبط بتوقعات أسعار الفائدة الأميركية التي تحدد اتجاهات السيولة العالمية وتؤثر بشكل مباشر على جاذبية المعدن الأصفر.

ارتفاع ملحوظ

ارتفع الذهب الفوري بنحو 0.8% ليصل إلى 4520.83 دولاراً للأونصة، بعدما لامس خلال التداولات مستويات تجاوزت 4525 دولاراً للأونصة، في حين سجلت الفضة مكاسب أقوى بلغت نحو 2% لترتفع إلى 76.51 دولاراً للأونصة. كما شهدت أسواق المعادن النفيسة

روايات متناقضة

ساهمت التصريحات المتباينة الصادرة عن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن التطورات الإقليمية في زيادة حالة الغموض التي تواجهها الأسواق. فقد أظهرت التصريحات اختلافاً في تقييم مسار الاتصالات السياسية والجهود الرامية إلى احتواء النزاعات الجارية، وهو ما دفع المستثمرين إلى تبني مواقف أكثر تحفظاً في انتظار مؤشرات أكثر وضوحاً حول مستقبل الأزمة.

ويرى مراقبون أن استمرار هذا الغموض يحد من قدرة الأسواق على تكوين رؤية مستقرة بشأن مستقبل أسعار الطاقة والتضخم، ما يبقي الطلب قائماً على الأصول الدفاعية وفي مقدمتها الذهب.

تراجع النفط بعد أكبر مكاسب شهرية يعيد التركيز على توقعات التضخم العالمية

4

نمو الصناعة الأميركية للشهر الخامس يضعف احتمالات خفض الفائدة الأميركية قريباً

3



«البيتكوين» تهبط دون 70 ألف دولار و«ستراتيجي» تبيع 32 عملة

العملة المشفرة الأكبر عالمياً تتعرض لضغوط

1 محللون يتوقعون صعود بيتكوين إلى 82 ألف دولار أو هبوطها نحو 62 ألفاً إذا فقدت مستويات

2 مكاسب قوية لمؤشر ستاندرد أند بورز 500 مقابل تراجع بيتكوين 13% والذهب 5% خلال مايو

«سيسيس إكس» و«أوبن آيه آي» وAnthropic في الأسواق العامة مستقبلاً.

وفي حال حدوث مثل هذه الطروحات، يتوقع أن تستقطب مليارات الدولارات من رؤوس الأموال العالمية، ما قد يزيد المنافسة على السيولة المتاحة ويضغط على بعض الأصول البديلة، وفي مقدمتها العملات المشفرة.

ضغط السندات

عامل آخر يفرض نفسه على المشهد الاستثماري يتمثل في ارتفاع عوائد السندات الأمريكية، إذ توفر هذه الأدوات الاستثمارية عائداً أكثر جاذبية مقارنة بالفترات السابقة. ومع صعود العوائد، يجد بعض المستثمرين أن الاحتفاظ بالسندات أصبح أكثر إغراءً من الاحتفاظ بأصول مرتفعة المخاطر مثل بيتكوين أو الذهب، خاصة في أوقات عدم اليقين الاقتصادي.

ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع المحافظ الاستثمارية بصورة دورية، حيث تنتقل بعض الأموال من الأصول البديلة إلى أدوات الدخل الثابت بحثاً عن عوائد مستقرة ومخاطر أقل.

الرابح الأكبر

تعد شركات الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات من أبرز المستفيدين من هذه التحولات، إذ أصبحت وجهة رئيسية لرؤوس الأموال الباحثة عن فرص النمو السريع. وفي مقدمة هذه الشركات تبرز «نفيديا» التي أصبحت رمزاً لطفرة الذكاء الاصطناعي العالمية، إلى جانب مجموعة واسعة من الشركات العاملة في مراكز البيانات والحوسبة السحابية والبنية التحتية الرقمية.

ويرى محللون أن الأداء القوي لهذه الشركات جعلها منافساً مباشراً للأصول البديلة في جذب السيولة الاستثمارية، وهو ما يفسر جانباً من التراجعات التي شهدتها العملات المشفرة خلال الأسابيع الأخيرة.

الطروحات المرتقبة

تزداد المخاوف في سوق العملات المشفرة مع اقتراب عدد من الطروحات العامة المحتملة لشركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. 13% من بيتكوين نحو قيمتها، بينما تراجع الذهب بنحو 5%.

تدوير السيولة

بعيداً عن تطورات «ستراتيجي»، يعتقد العديد من المحللين أن السبب الأعمق وراء الضغوط التي تتعرض لها بيتكوين حالياً يتمثل في ظاهرة تدوير السيولة بين فئات الأصول المختلفة. فخلال الأشهر الماضية جذبت شركات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية تدفقات استثمارية ضخمة، مدفوعة بالتوقعات المرتفعة لنمو أرباحها واستفادتها من الطفرة التقنية العالمية. وأدى ذلك إلى انتقال جزء من الأموال من الأصول البديلة مثل بيتكوين والذهب نحو الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، في محاولة من المستثمرين للاستفادة من معدلات النمو الأعلى التي تحققها هذه الشركات.

وتظهر البيانات أن هذه الظاهرة أصبحت أكثر وضوحاً خلال مايو الماضي، حيث حقق مؤشر ستاندرد أند بورز 500 مكاسب قوية بدعم من أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، في الوقت الذي فقدت فيه بيتكوين نحو 13% من قيمتها، بينما تراجع الذهب بنحو 5%.

التي تعتمد بشكل كبير على الأصول الرقمية، حيث تصبح إدارة السيولة والتدفقات النقدية أكثر تعقيداً مقارنة بالشركات التقليدية.

أهمية محدودة مالياً

رغم رد الفعل القوي الذي شهدته الأسواق، يرى خبراء إدارة الأصول أن الكمية المباعة لا تمثل من الناحية المالية أي تغيير جوهري في استراتيجية الشركة. فالشركة تمتلك أكثر من 800 ألف بيتكوين، ما يجعل عملية بيع 32 وحدة فقط حدثاً محدود الأثر من حيث الحجم الفعلي للأصول. لكن التأثير الحقيقي جاء من الجانب النفسي والاستثماري، إذ إن الأسواق اعتادت اعتبار «ستراتيجي» رمزاً للتمسك ببيتكوين وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف تقريباً.

ومن هذا المنطلق اعتبر المستثمرون أن البيع يحمل دلالات تتجاوز قيمته المالية المباشرة، ما انعكس سريعاً على معنويات السوق وعلى أداء سهم الشركة نفسها.

ضغوط على السهم

تأثر سهم «ستراتيجي» بصورة ملحوظة عقب الإعلان، حيث سجل تراجعاً تجاوز 4% خلال جلسة واحدة.

ويعكس هذا الانخفاض مخاوف المستثمرين من أن تكون الشركة بصدد إدخال تعديلات تدريجية على نهجها الاستثماري، أو أنها قد تضطر مستقبلاً إلى بيع المزيد من الأصول الرقمية إذا احتاجت إلى تمويل إضافي.

كما أن بعض المستثمرين ينظرون إلى الشركة باعتبارها وسيلة غير مباشرة للاستثمار في بيتكوين، وبالتالي فإن أي تغيير في سياستها تجاه العملة ينعكس فوراً على تقييم السهم في السوق.

بيع مفاجئ

الحدث الأكثر تأثيراً في السوق تمثل في إعلان شركة «ستراتيجي» بيع 32 وحدة بيتكوين لتوفير السيولة اللازمة لتمويل توزيعات الأرباح الخاصة بأسهمها الممتازة من فئة STRC.

ورغم أن حجم العملية يبدو محدوداً للغاية مقارنة بإجمالي ممتلكات الشركة من بيتكوين، فإن الإعلان شكل مفاجأة نسبية للأسواق بسبب المكانة الرمزية التي تتمتع بها الشركة في مجتمع العملات المشفرة.

فخلال السنوات الماضية تحولت «ستراتيجي» إلى أحد أكبر المستثمرين المؤسسيين في بيتكوين، وبنيت سمعتها على استراتيجية تقوم على شراء المستمر وعدم البيع، الأمر الذي جعل أي عملية تخارج ولو كانت محدودة تحظى بمتابعة واسعة من المستثمرين.

وجاءت العملية بعد أيام من تلميحات الرئيس التنفيذي للشركة بشأن إمكانية بيع جزء محدود من الاحتياطيات لتلبية احتياجات مالية محددة، إلا أن تنفيذ العملية فعلياً كان كافياً لإثارة تساؤلات حول مستقبل الاستراتيجية التي اتبعتها الشركة طوال السنوات الماضية.

تمويل إضافي

بالتوازي مع عملية البيع، نجحت الشركة في جمع نحو 128 مليون دولار عبر إصدار وبيع أكثر من 800 ألف سهم عادي، وهو ما وفر لها سيولة إضافية لدعم عملياتها التشغيلية والوفاء بالتزاماتها المالية.

ويعكس هذا التحرك رغبة الإدارة في تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد بشكل كامل على الاحتياطيات الرقمية، خاصة في ظل توسع الشركة في برامج الأسهم الممتازة والالتزامات المرتبطة بها.

كما يسلط الضوء على التحديات التي تواجه الشركات

دخلت سوق العملات المشفرة مرحلة جديدة من التقلبات خلال تعاملات الثلاثاء بعدما فقدت عملة بيتكوين مؤقتاً مستوى 70 ألف دولار للمرة الأولى منذ قرابة شهرين، في تطور أعاد إلى الواجهة التساؤلات بشأن اتجاه السيولة العالمية ومستقبل أكبر الأصول الرقمية في ظل المنافسة المتزايدة من أسهم الذكاء الاصطناعي وارتفاع العوائد المتاحة في أسواق السندات.

ورغم أن بيتكوين تمكنت لاحقاً من استعادة جزء من خسائرها والعودة للتداول فوق مستوى 70 ألف دولار بقليل، فإن التراجع الذي شهدته العملة جاء في توقيت حساس تزامن مع إعلان شركة «ستراتيجي» عن بيع جزء من حيازاتها من العملة المشفرة، وهو ما اعتبره المستثمرون تطوراً غير اعتيادي بالنسبة لشركة ارتبط اسمها طوال السنوات الماضية باستراتيجية الشراء المستمر والاحتفاظ طويل الأجل ببيتكوين.

كسر حاجز نفسي

يمثل مستوى 70 ألف دولار أحد أهم المستويات النفسية والفنية التي يراقبها المستثمرون في سوق العملات المشفرة، إذ إن التداول فوق هذا المستوى خلال الأسابيع الماضية منح الأسواق قدراً من الثقة بشأن قدرة العملة على الحفاظ على اتجاهها الصاعد طويل الأجل.

إلا أن تراجع السعر دون هذا الحاجز ولو لفترة محدودة أثار موجة من الحذر بين المعاملين، خصوصاً أن الأسواق كانت تتوقع استمرار الزخم الصعودي الذي دفع بيتكوين إلى مستويات قياسية خلال الأشهر الماضية.

ويؤكد محللون أن أهمية التحرك الأخير لا تكمن فقط في الانخفاض نفسه، بل في الرسائل التي بعثها إلى المستثمرين بشأن تغير أولويات السيولة العالمية وتحول جزء متزايد من الأموال نحو قطاعات استثمارية أخرى أكثر جاذبية في الوقت الراهن.

سيناريوهات الأسعار

يتوقف المسار القادم لبيتكوين بدرجة كبيرة على قدرتها على الحفاظ على مستويات الدعم الحالية.

فإذا تمكنت العملة من البقاء فوق نطاق 70 ألف دولار واستعادة الزخم الإيجابي، فقد تعود لاستهداف مستويات أعلى خلال النصف الثاني من العام، مع وجود توقعات بوصولها إلى نحو 82 ألف دولار قبل نهاية السنة.

أما إذا تعرضت لضغوط إضافية أدت إلى كسر مستوى 70 ألف دولار بصورة واضحة ومستدامة، فقد تدخل في موجة تصحيح

أعمق تدفعها نحو نطاق يتراوح بين 62 ألفاً و65 ألف دولار.

وفي جميع الأحوال، تبدو سوق العملات المشفرة أمام مرحلة تتداخل فيها العوامل التقليدية المرتبطة بالسيولة والفائدة مع المتغيرات الجديدة الناتجة عن طفرة الذكاء الاصطناعي، ما يجعل المنافسة على رؤوس الأموال العالمية أكثر حدة من أي وقت مضى، ويضع بيتكوين أمام اختبار مهم لتحديد قدرتها على الاحتفاظ بجاذبيتها الاستثمارية في بيئة مالية تشهد تحولات متسارعة.

متسارعة.



3 صناديق بيتكوين المتداولة تشهد تجارجات مع انتقال السيولة إلى أسهم الذكاء الاصطناعي

4 حيازات «ستراتيجي» تتجاوز 800 ألف بيتكوين والكمية المباعة تمثل نسبة هامشية

5 سهم الشركة يتراجع أكثر من 4% بعد مخاوف من تغيير النهج الاستثماري

6 بيتكوين تكسر مستوى 70 ألف دولار للمرة الأولى منذ نحو شهرين قبل التعافي السريع

مسارات تطور المعرفة عبر التاريخ

5

الاقتصاد بين الكفاءة والتغيير

كتب جورج حبيب

تتناول هذه السلسلة مسارات تطور المعرفة عبر التاريخ من منظور اقتصادي تحليلي، يركز على كيفية تشكل الأفكار الاقتصادية داخل سياقاتها الاجتماعية والإنتاجية. وتهدف إلى قراءة التحولات الاجتماعية والإنتاجية. وتهدف إلى قراءة التحولات الاجتماعية والإنتاجية. وتهدف إلى قراءة التحولات الاجتماعية والإنتاجية.

الكفاءة
التخطيط
التنمية
التغيير

إن الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر لا يحدث بصورة مفاجئة أو خلال فترة زمنية محددة يمكن عندها إعلان انتهاء نظام وبداية آخر، بل هو عملية تراكمية تنشأ من سلسلة طويلة من التغييرات الهيكلية الصغيرة التي تتجمع تدريجياً حتى تفرز واقعاً اقتصادياً مختلفاً. وتنعكس هذه التحولات بوضوح في الفكر الاقتصادي، الذي يُعد في كثير من الأحيان المحرك الأساسي للتغيير والمرآة التي تعكس اتجاهاته وملامحه.

ويثور هنا تساؤل مهم حول ما إذا كان الهيكل الاقتصادي الجديد أكثر كفاءة من سابقه. وفي الغالب ترتبط الإجابة بمدى ما يتيح النظام الجديد من تقدم تقني وقدرته على استثمار التطورات الفنية التي تُعد من أبرز العوامل الدافعة نحو التحول الاقتصادي، إلى جانب عوامل أخرى لا تقل أهمية، مثل التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. ومن منظور تاريخي، تكشف التجارب أن المجتمعات التي تعتمد هياكل اقتصادية أكثر تطوراً غالباً ما تمتلك قدرة أكبر على المنافسة والصمود مقارنة بالمجتمعات التي تتمسك بأنماط اقتصادية تجاوزها الزمن. وقد شهد التاريخ أمثلة عديدة على تفوق الدول التي تبنت أنظمة اقتصادية أكثر ملاءمة لمتطلبات عصرها على دول أخرى بقيت أسيرة أنماط تقليدية أقل قدرة على التكيف.

وعند تقييم كفاءة الأنظمة الاقتصادية المختلفة، ينبغي ألا تقتصر المقارنة على صورتها النظرية المجردة، بل يجب النظر إلى ظروفها التاريخية ومراسل تطورها. فالاختيار في الواقع لا يكون عادة بين نظامين يبلغان ذروة الكفاءة في الوقت نفسه، وإنما بين نظام قائم قد كثيراً من فاعليته ونظام جديد لا يزال في طور التشكل. ولهذا شهدت أنظمة اقتصادية كانت في فترات سابقة أدوات فعالة للنمو والازدهار تحولاً مع مرور الزمن إلى عوائق أمام التطور، بعدما عجزت عن مواكبة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

التحول التاريخي

كما تُظهر التجربة التاريخية أن النظم الاقتصادية التي نجحت في مرحلة معينة قد تفقد قدرتها على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في مراحل لاحقة، فبتزوير مشكلات مثل الابتكار والبطالة وضعف الكفاءة الإنتاجية، الأمر الذي يفتح الباب أمام البحث عن نماذج اقتصادية جديدة أكثر قدرة على تلبية متطلبات التنمية وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة.

وفي هذا السياق تبرز إحدى القضايا

على كفاءة أدواته وحدها، بل يرتبط كذلك بالعناصر الإنسانية والمعنوية التي تمنحه القدرة على التفاعل والتجديد. فالالاقتصاد في نهاية المطاف ليس مجرد أرقام ومؤشرات وإجراءات تنظيمية، وإنما هو انعكاس لطبيعة المجتمع وقيمه وقدرته على الإبداع والتطور، وهو ما يفرض النظر إلى الجانب المعنوي بوصفه جزءاً أساسياً من عملية البناء الاقتصادي.

العناصر المعنوية في الاقتصاد القومي

أبرزت مرحلة التخطيط الاقتصادي الدور المحوري للإرادة البشرية في إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو أهداف محددة. غير أن النظر إلى الاقتصاد القومي بوصفه مجرد منظومة ميكانيكية أو هيكلًا ماديًا جامدًا يعد تبسيطاً لا يعكس حقيقته، فهو في جوهره كيان حي يتكون من البشر ويتأثر بطموحاتهم وأفكارهم وقدراتهم على الإبداع والتطوير. ولذلك فإن أي عملية تخطيط ناجحة يجب أن تراعي هذا البعد الإنساني إلى جانب الجوانب الفنية والتنظيمية.

ويستند هذا الفهم إلى حقيقة أن الإنسان لا يقتصر دوره على إنتاج الأدوات والوسائل المادية، بل يمتد إلى تشكيل ذاته وصياغة واقعه الاجتماعي والثقافي. فالقدرة على الابتكار والإبداع ليست مقتصرة على المجال المادي، وإنما تشمل القيم والأفكار والمؤسسات التي تشكل حياة المجتمعات. ومن ثم فإن المجتمع، شأنه شأن الإنسان، لا يُعد نتاجاً للظروف وحدها، بل يسهم بصورة مستمرة في إعادة تشكيل نفسه وتطوير بنيته الداخلية.

ومن هذا المنظر، يتجاوز الاقتصاد القومي كونه مجموعة من القواعد أو الأنشطة المترابطة، ليصبح تعبيراً عن حياة المجتمع نفسها. فالحركة الاقتصادية تنبع من جهود الأفراد وإنتاجهم وعلاقاتهم المتبادلة، كما أن تقدم الاقتصاد أو تراجعهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التطور الذي يحققه المجتمع في مختلف المجالات. ولهذا فإن النمو الاقتصادي ليس ظاهرة منفصلة عن الإنسان، بل هو انعكاس مباشر لتقدمه وقدرته على الابتكار والعمل والإنتاج.

أن يسهم في تحقيق مستويات مرتفعة من الكفاءة إذا ما أحسن تطبيقه. كما أن الربط بين المبادرات الفردية والإبداع الحر من جهة، وبين التنسيق العام وتوجيه الموارد والاستثمارات الكبرى من جهة أخرى، قد يخلق بيئة أكثر قدرة على تعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي المقابل، من الخطأ الاعتقاد بأن الوسائل الفنية للتخطيط وحدها كافية لضمان التقدم الاقتصادي. فعملية التنمية تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل المتداخلة التي يصعب المفاضلة بينها بصورة مطلقة. فالدول تحتاج في الوقت نفسه إلى الموارد الطبيعية، وتنمية رأس المال، وتشجيع الابتكار والتقدم التقني، ورفع مستويات التعليم والخبرة، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتوسيع فرصها التجارية في الأسواق العالمية. ولهذا فإن النجاح الاقتصادي لا يتحقق من خلال عنصر واحد فقط، بل من خلال القدرة على تحقيق توازن متكامل بين هذه القومات المختلفة وتوظيفها ضمن رؤية تنموية شاملة.

التخطيط المتكامل

تزداد أهمية أدوات التخطيط الاقتصادي كلما واجه الاقتصاد الوطني تحديات أكثر تعقيداً، إذ تصبح الحاجة إلى التدخل الواعي وتوجيه الموارد أكثر إلحاحاً لمعالجة الاختلالات ودفع مسيرة التنمية. فالتخطيط ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتنظيم الجهود وتعبئة الإمكانيات المتاحة من أجل تجاوز العقبات الاقتصادية وتحقيق أهداف النمو. وتبدو هذه الحاجة أكثر وضوحاً في الدول منخفضة الدخل مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، نظراً لما تعانيه من محدودية الموارد وضعف القدرات الإنتاجية واتساع الفجوات التنموية. ومن هذا المنطلق، تمثل أدوات التخطيط امتداداً طبيعياً للتطورات التقنية والتنظيمية الحديثة، تماماً كما ارتبط الاقتصاد الحر بمراحل سابقة من التطور الصناعي.

ومع أهمية الوسائل الفنية والتنظيمية في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية، فإن نجاح أي نظام اقتصادي لا يتوقف

الاختيارات هو ما يحدد مصير التنظيمات الاقتصادية ومدى قدرتها على الاستمرار.

النمط الاجتماعي

وإذا افترضنا صحة الرأي القائل بأن الاقتصاد المخطط أكثر كفاءة وإنتاجية من الاقتصاد الحر الاحتكاري السائد في بعض النظم، سواء من حيث تعزيز القدرات الدفاعية أو رفع مستويات الرفاه الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، فإن ذلك يعني أن الدول التي تتمسك بالنظام الأقل كفاءة قد تواجه صعوبات متزايدة في المنافسة الدولية، نتيجة تبنيتها خيارات اقتصادية لا توفر لها القدر نفسه من القوة والقدرة على التطور. ولا خلاف على أن التخطيط الاقتصادي يوفر مزايا فنية مهمة، أبرزها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القومية، بما في ذلك الموارد البشرية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على زيادة الناتج والدخل القومي. أما مسألة تأثير التخطيط في رفع الكفاءة الإنتاجية فقد ظلت محل جدل لفترة طويلة، غير أن التجارب التي شهدتها العالم في فترات التعبئة الاقتصادية الكبرى، سواء في ظروف الحرب أو في برامج إعادة البناء والتنمية، أظهرت أن التخطيط يمكن

التحولات الهيكلية العميقة في النظم الاقتصادية

كفاءة الأنظمة الاقتصادية وتطورها التاريخي المستمر

التكامل بين الموارد والتنظيم والتخطيط والتنمية المستدامة

العوامل الجغرافية في الاقتصاد القومي

متوازنة. فالتفاعل بين المستويين المحلي والعالمي يشكل إطاراً ضرورياً لتحقيق تطور اقتصادي شامل، حيث يعمل كل منهما كأداة ضبط وتوازن للآخر في مسار النمو، وتحتل الجغرافيا الاقتصادية الحديثة في شبكة متكاملة من البنى التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية والقنوات والمطارات والموانئ، إضافة إلى أنماط توزيع الصناعات وأحجامها، وتوزيع المزارع والمناطق الإنتاجية، فضلاً عن نشوء المدن والقرى وتطورها. وهذه المنظومة في جوهرها ليست مجرد ظواهر طبيعية، بل هي في الأساس نتاج مباشر لعمليات الاستثمار وتوزيع العمالة وتوجيه الموارد داخل الاقتصاد القومي.

الحديث على توزيع الأنشطة والاستثمارات وفق اعتبارات مكانية وإقليمية دقيقة. ومن هنا تبرز أهمية البعد الجغرافي بوصفه أساساً في صياغة السياسات التنموية، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تسارع في اندماج الاقتصادات وتقلص المسافات الاقتصادية، وهو ما يضع الدول أمام معادلة دقيقة تجمع بين الانفتاح على الاقتصاد العالمي من جهة، والحفاظ على الخصوصية الاقتصادية المحلية من جهة أخرى. ورغم ما يبدو من تعارض بين البعد المحلي والبعد الدولي في التخطيط الاقتصادي، فإن الواقع يؤكد أنهما ليسا متناقضين، بل متكاملين ويكمل أحدهما الآخر في بناء تنمية

وتتشابه الجغرافيا الاقتصادية للدول مع مفهوم "الوطن" بالنسبة للفر، إذ تؤثر البيئة المكانية في حياة الإنسان وعمله وإنتاجه، وفي المقابل فإن أنماط النشاط البشري نفسها قادرة على إعادة تشكيل البيئة المحيطة بها والتأثير في خصائصها تدريجياً. وهذا التفاعل المتبادل بين الإنسان والمكان يعكس طبيعة العلاقة الديناميكية بين الاقتصاد والجغرافيا، حيث لا يكون أحدهما منفصلاً عن الآخر، بل في حالة تأثير متبادل مستمر. وتلعب الرقابة المكانية على الاستثمار دوراً محورياً في عملية التخطيط الاقتصادي، إذ يقوم التنظيم الاقتصادي

تُعد العوامل الجغرافية من المعطيات الاقتصادية الثابتة نسبياً، إذ لا يمكن التحكم بها أو تغييرها بسهولة، كما لم يُنظر إليها تقليدياً كعنصر يدخل في حسابات الربح والخسارة في النشاط الاقتصادي. غير أن تطور الفكر الاقتصادي، وخصوصاً في ظل اتساع دور التخطيط واستخدام أدواته الفنية، جعل من الضروري إعادة النظر في هذا التصور، بحيث لم يعد النشاط الاقتصادي يقاس فقط بما يحققه من مكاسب مباشرة، بل أيضاً بمدى قدرته على التكيف مع الظروف الجغرافية والتخفيف من آثارها أو توظيفها بصورة أكثر كفاءة.

المركزي الأوروبي:

اليورو فشل في الاستفاد من قلب السياسة الأمريكية



أظهر تقرير حديث صادر عن البنك المركزي الأوروبي أن المكانة العالمية لليورو لم تشهد تغيراً جوهرياً خلال العام الماضي، رغم التوقعات التي سادت في الأسواق بأن تؤدي حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الأمريكية إلى تعزيز دور العملة الأوروبية على الساحة الدولية. وبينما كان بعض المراقبين يتوقعون أن يستفيد اليورو من التقلبات السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة، اتجه المستثمرون بشكل متزايد نحو الذهب وعدد من العملات الاحتياطية الأصغر، ما حدّ من قدرة العملة الأوروبية على تحقيق مكاسب ملموسة في حصتها العالمية.

وبحسب التقرير، لا يزال اليورو يمثل نحو 20% من الاحتياطيات والمعاملات المالية العالمية عبر مجموعة واسعة من المؤشرات، وهي نسبة مستقرة تقريباً مقارنةً بالعالم السابق. ورغم أن هذه الحصة تعكس استمرار اليورو كأحد أهم العملات الدولية، فإنها تبقى أقل بكثير من المستويات التي سجلها في السنوات التي أعقبت إطلاقه، عندما كان يُنظر إليه باعتباره المنافس الأكثر جديّة للدولار في النظام المالي العالمي.

وفي المقابل، شهد الذهب انتعاشاً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، مستفيداً من تزايد التوترات الجيوسياسية والخاوف المرتبطة بمستقبل الاقتصاد العالمي. كما تمكنت بعض العملات الاحتياطية غير

التقليدية من تعزيز حضورها تدريجياً، في ظل سعي العديد من البنوك المركزية حول العالم إلى تنويع أصولها وتقليل الاعتماد المفرط على الدولار واليورو معاً. وترى رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، أن الظروف الحالية توفر فرصة مهمة أمام اليورو لتعزيز مكانته الدولية، خصوصاً في ظل ما وصفته بزيادة صعوبة التنويع بالسياسات الأمريكية. وأشارت إلى أن العملة الأوروبية يمكن أن تتحول مستقبلاً إلى بديل أكثر جاذبية للدولار

إذا نجح الاتحاد الأوروبي في تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومؤسسية طال انتظارها. وأكدت لاغارد أن تعزيز الدور العالمي لليورو لا يعتمد فقط على التطورات الخارجية أو تراجع جاذبية العملات المنافسة، بل يتطلب خطوات أوروبية داخلية أكثر جرأة. وتشمل هذه الخطوات تعزيز مرونة الاقتصاد الأوروبي، وتقوية الأطر القانونية والمؤسسية، والحفاظ على المصداقية السياسية والجيوسياسية للاتحاد الأوروبي.

معلومة ورقم

80

مليار دولار

تسعى شركة ألفابت، المالكة لغوغل، إلى جمع نحو 80 مليار دولار عبر حزمة من إصدارات الأسهم، تشمل صفقة استثمارية مع شركة «بيركشاير هاثاواي»، في خطوة تعكس تسارع وتيرة تمويل خططها الطموحة في مجال الذكاء الاصطناعي.

«أمازون» تكشف عن أكبر مهرجان تخفيضات في 2026

أعلنت شركة «أمازون» عن تقديم موعد فعالية هذا العام، لتقام خلال الفترة من 23 إلى 26 يونيو، أي قبل أسابيع من موعدها المعتاد، في خطوة ينتظرها ملايين المتسوقين حول العالم الباحثين عن أفضل العروض والخصومات على المنتجات التقنية والمنزلية ومستلزمات الحياة اليومية. ويعد «برايم داي» أكبر مواسم التخفيضات السنوية التي تنظمها الشركة لأعضاء خدمة «برايم»، حيث يشمل آلاف العروض عبر عشرات الفئات المختلفة. ووفقاً لما أعلنته الشركة، ستستمر

التخفيضات لمدة أربعة أيام متتالية، كما حدث في النسخة السابقة، ما يمنح المتسوقين وقتاً أطول للاستفادة من العروض مقارنة بالسنوات التي كانت تقتصر فيها الفعالية على 48 ساعة فقط. ومن المتوقع أن تشمل التخفيضات أكثر من 35 فئة متنوعة، تتراوح بين: الإلكترونيات والأجهزة الذكية، الهواتف والحواسيب، الأزياء والملابس، مستلزمات المنزل والمطبخ، الألعاب والمنتجات الترفيهية، مستحضرات التجميل والعناية الشخصية.

دردشة اقتصادية

الشحن الجوي الليلي أصبح العمود الفقري للتجارة الإلكترونية وسلاسل التوريد العالمية

مطارات لا تنام.. كيف تحوّل ساعات الظلام إلى مليارات الدولارات؟

12.8 مليار دولار أثر اقتصادي و90 ألف وظيفة في لوفيفيل وبومان

2

1 فيديكس تعالج 2.4 مليون طرد ليلياً في ممفيس خلال الذروة

1

الرحلات الأخرى خلال اليوم، كما ترفع معدلات تشغيل الأساطيل الجوية، وهو عامل بالغ الأهمية في صناعة تعتمد على الاستفادة القصوى من الأصول مرتفعة التكلفة. كذلك توفر المطارات العاملة على مدار 24 ساعة مرونة تشغيلية كبيرة لشبكات الطيران العالمية، خاصة عند حدوث تأخيرات مرتبطة بالأحوال الجوية أو الازدحام الجوي، ما يساعد شركات الطيران على استيعاب التغيرات المفاجئة وتقليل تأثيرها على حركة السفر العالمية.

ثمن النشاط الليلي

ورغم المكاسب الاقتصادية الضخمة، فإن المطارات الليلية تواجه تحديات متزايدة تتعلق بتأثيراتها الاجتماعية والبيئية. فالمجتمعات السكنية القريبة من المطارات تتحمل جزءاً من تكلفة هذه الأنشطة من خلال الضوضاء المستمرة واضطرابات النوم والآثار الصحية المرتبطة بالتعرض المتكرر لأصوات الطائرات. وقد دفع ذلك العديد من الحكومات والهيئات التنظيمية إلى دراسة فرض قيود على الرحلات الليلية أو تقليصها. ويبرز مطارا هيثرو في بريطانيا وسخيبول في هولندا كأبرز الأمثلة على هذا الجدال، حيث تتواصل الدراسات لتقييم التوازن بين الفوائد الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه المطارات وشركات الطيران أن الرحلات الليلية تحقق قيمة اقتصادية كبيرة، خاصة في قطاع الشحن السريع، يطالب السكان المحليون بمزيد من الإجراءات التي تضمن الحد من التأثيرات السلبية على جودة الحياة. وفي ظل هذا التحدي، يبدو أن مستقبل المطارات الليلية سيتحدد بقدرتها على تحقيق معادلة دقيقة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية، بما يضمن استمرار دورها الحيوي في دعم الاقتصاد العالمي دون الإضرار بالمجتمعات المحيطة بها.



في الوقت الذي تغلق فيه معظم المطارات حول العالم أبوابها تدريجياً مع انقضاء الليل، وتخفت حركة المسافرين في الصالات والممرات، تبدأ في عدد محدود من المطارات العالمية مرحلة العمل الأكثر أهمية وربحية. فبينما ينام ملايين الأشخاص، تنشط شبكة اقتصادية عملاقة تعمل تحت الأضواء الساطعة، حيث تتدفق الطائرات تبعاً لمحطة بالبضائع والطرود والشحنات الحساسة التي تعتمد عليها التجارة العالمية الحديثة.

اقتصاد الوقت

لم يعد الوقت مجرد عامل تنظيمي في عالم الأعمال، بل تحول إلى سلعة اقتصادية ذات قيمة عالية. ومع النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية وتزايد توقعات المستهلكين بالحصول على مشترياتهم خلال يوم أو يومين فقط، أصبحت المطارات الليلية جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية الاقتصادية العالمية. وتستند أهمية هذه المطارات إلى قدرتها على جمع الطرود والبضائع خلال ساعات النهار، ثم نقلها وفرزها وإعادة توزيعها أثناء الليل لتصل إلى وجهاتها في صباح اليوم التالي.

هذا النموذج التشغيلي منح شركات الشحن السريع ميزة تنافسية هائلة، إذ أصبحت السرعة والموثوقية عاملين حاسمين في الأسواق الحديثة. ومن دون الرحلات الليلية، ستواجه شركات التوصيل العالمية ارتفاعاً في التكاليف وتراجعاً في كفاءة الخدمات، وهو ما سينعكس مباشرة على المستهلكين والشركات على حد سواء.

قلاع الشحن العالمية

عند الحديث عن المطارات التي لا تنام، يبرز مطار ممفيس الدولي في ولاية تينيسي الأمريكية بوصفه أحد أبرز النماذج العالمية. فالمطار يحتضن مركز العمليات الرئيسي لشركة فيديكس، الذي يتحول

درجة أن العديد من القطاعات المحلية تطورت اعتماداً على قدرة المطار على نقل البضائع خلال ساعات الليل إلى مختلف أنحاء العالم. وتشير الدراسات إلى أن مطاري لوفيفيل وبومان أسهما في دعم نشاط اقتصادي بقيمة 12.8 مليار دولار خلال عام 2024، إلى جانب توفير ودعم نحو 90 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

قيمة إضافية لرحلات الركاب

ورغم أن الشحن الجوي يهيمن على المشهد الليلي، فإن رحلات الركاب الليلية تمثل بدورها عنصراً اقتصادياً مهماً. فالكثير من الرحلات العابرة للقارات تنطلق أو تصل خلال ساعات الليل بهدف زيادة كفاءة استخدام الطائرات وتمكين المسافرين من الوصول إلى وجهاتهم خلال ساعات العمل في اليوم التالي. وتلعب هذه الرحلات دوراً محورياً في المطارات العالمية الكبرى، إذ تسمح بربط المسافرين بمئات

من 200 دولة وإقليم حول العالم.

محرك للنمو المحلي

لا تقتصر فوائد المطارات الليلية على شركات الشحن والطيران فقط، بل تمتد آثارها إلى الاقتصادات المحلية المحيطة بها. فوجود مطار يعمل على مدار الساعة يخلق منظومة اقتصادية متكاملة تشمل التخزين والنقل البري والخدمات الجمركية والصيانة والأمن والخدمات الرقمية واللوجستية المختلفة.

وتعد مدينة لوفيفيل مثلاً واضحاً على هذه الظاهرة، إذ ساهم وجود مركز «يو بي إس» في جذب استثمارات ضخمة من شركات التجارة الإلكترونية والرعاية الصحية والتصنيع المتقدم. كما أصبحت المدينة نقطة جذب للشركات التي تعتمد على التوزيع السريع والوصول المباشر إلى الأسواق العالمية. أما مدينة ممفيس، فقد ارتبط جزء كبير من نشاطها الاقتصادي بشبكة فيديكس العالمية، إلى

ليلاً إلى خلية نحل ضخمة تستقبل طائرات الشحن القادمة من مختلف القارات.

وخلال ساعات محدودة، يتم تفريغ ملايين الطرود وفرزها ألياً وإعادة تحميلها على طائرات أخرى متجهة إلى وجهات جديدة. وتصل قدرة المركز خلال فترات الذروة إلى معالجة نحو 2.4 مليون طرد في ليلة واحدة، فيما يظل المطار واحداً من أكبر مراكز الشحن الجوي في العالم بمناولة تقارب 4.5 مليون طن من البضائع سنوياً. ولا يختلف المشهد كثيراً في مطار محمد علي الدولي بمدينة لوفيفيل الأمريكية، الذي يستضيف مركز «وورلد بورت» التابع لشركة «يو بي إس». ويعد هذا المركز من أكبر منشآت الفرز اللوجستي على مستوى العالم، إذ يمتد على مساحة ضخمة ويستطيع معالجة أكثر من 400 ألف طرد في الساعة. كما تتعامل منشأته مع نحو مليوني طرد يومياً، ما يجعله القلب النابض لشبكة التوصيل العالمية التي تربط أكثر

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128 editor@aalamaleqtisad.com